التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005

تحرير

د. محسن محمد صالح د. بشير موسى نافع

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة ٢٠٠٥

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت

The Palestinian Strategic Report for Year 2005

Editors:
Dr. Mohsen M. Saleh
Dr. Basheer Nafi

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
أيار/مايو ٢٠٠٦ – ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ
بيروت – لبنان
ISBN 9953–0–0706–3

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
الطابق العاشر – بناية الريفيرا
كورنيش المزرعة – بيروت – لبنان
تلفون: ٠٠٩٦١ ١ ٣٠٣٦٤٤
تليفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٠٣٦٤٣
بريد اليكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج وطباعة:
Golden Vision sarl – 00961 1 362987

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة ٢٠٠٥

تحرير

د. محسن محمد صالح

د. بشير موسى نافع

مستشارو التقرير

أ.د. أنيس الصايغ

أ.د. عبد الوهاب المسيري

أ. منير شفيق

المشاركون

د. ابراهيم أبو جابر

أ.د. أحمد سعيد نوفل

د. بشير موسى نافع

د. رائد نعيرات

د. سلمان أبو ستة

د. عمرو سعداوي

د. محسن محمد صالح

د. محمد مقداد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥

المحتويات

فهرس المحتويات ٥
فهرس الجداول ٩
المشاركون في كتابة التقرير ١٢
كلمة مركز الزيتونة ١٥
مقدمة التقرير ١٦

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي: التغيير والبحث عن الإجماع

مقدمة ٢١
فتح وانهيار الإجماع الوطني ٢٢
من أبي عمار إلى أبي مازن ٢٧
الانسحاب من غزة ٣٢
من الانتخابات البلدية إلى الانتخابات التشريعية ٣٦
خاتمة ٤١

الفصل الثاني: المشهد الفلسطيني – الاسرائيلي: بدء الرحلة باتجاه الخط الأخضر

مقدمة ٤٧
المشهد الاسرائيلي: ٤٧
المشهد السكاني ٤٧
المشهد الاقتصادي ٥٠
المشهد العسكري ٥٣
المشهد السياسي ٥٦
العدوان والمقاومة ٦١
الجدار العازل ٦٥
مسار التسوية ٦٨
خريطة الطريق ٧١
الفصل أحادي الجانب والانسحاب من غزة ٧٤
خاتمة ٧٧

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة ٨٥
موقف القمة العربية في الجزائر ومشروع الملك عبد الله ٨٦
مواقف دول الطوق الرئيسية من القضية الفلسطينية: ٩٠
موقف مصر ٩٠
موقف الأردن ٩٥
موقف سوريا ٩٨
موقف لبنان ٩٩
موقف الدول العربية من الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة: ١٠٠
الموقف المصري ١٠٠
الموقف الأردني ١٠٢
الموقف السوري ١٠٢
التطورات في مجال التطبيع بين الدول العربية و"اسرائيل" ١٠٢
الموقف العربي والشعبي وتوجهاته ١٠٥
خاتمة ١٠٨

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة ١١٣
منظمة المؤتمر الإسلامي ١١٣
تركيا ١١٦
إيران ١٢١
باكستان ١٢٤
التطبيع الهادئ مع الدول الإسلامية ١٢٨
خاتمة ١٣٠

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة ١٣٧
الولايات المتحدة: ١٣٨
الولايات المتحدة وخريطة الطريق ١٣٩
الولايات المتحدة ومفهوم الأمن ١٤١

الولايات المتحدة والوضع السياسي الفلسطيني ١٤٢
الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية ١٤٥
روسيا ١٤٩
الصين ١٥١
الهند ١٥٤
اليابان ١٥٥
البرازيل ١٥٧
الأمم المتحدة ١٥٨
خاتمة ١٥٩

الفصل السادس: المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة ١٦٧
مؤشرات سكانية عامة ١٦٧
اللاجئون الفلسطينيون ١٦٨
الصراع الديموغرافي الفلسطيني – الاسرائيلي ١٧١
التنظيف العرقي سياسة مستمرة ١٧٥
الديموغرافية اليهودية ١٨٠
الحل الفلسطيني ١٨٢
خاتمة ١٨٣

الفصل السابع: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة ١٨٩
أبرز المؤشرات ١٩٠
ميزانية السلطة ١٩٤
انعكاسات الاحتلال الاسرائيلي ١٩٨
خسائر الانتفاضة ٢٠١
الصناعة ٢٠٢
الزراعة ٢٠٣
البطالة والفقر ٢٠٥
الخطط التنموية الفلسطينية وبرامج الإعانات والمساعدات الأجنبية ٢٠٦
آلية تقديم المساعدات ومراحلها ٢٠٨

الانسحاب الاسرائيلي والأراضي المخلاة ٢١٤
الفساد المالي ٢١٦
خاتمة ٢١٧

الفصل الثامن: التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة ٢٢٧
قطاع التعليم المدرسي ٢٢٩
مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٢٣٧
التسرب بين الطلاب في مدارس السلطة الفلسطينية ٢٣٩
أثر الاحتلال على التعليم الفلسطيني ٢٤١
أثر الجدار الفاصل على التعليم ٢٤٤
مناهج التعليم في عهد السلطة ٢٤٦
خاتمة ٢٥٢

ملحق: وثائق مختارة

وثيقة رقم ١: خطاب الرئيس محمود عباس في حفل أدائه اليمين الدستوري ٢٥٧
وثيقة رقم ٢: نص كلمة الرئيس محمود عباس أمام قمة شرم الشيخ الرباعية... ٢٦١
وثيقة رقم ٣: البيان الختامي للقاء لندن حول دعم السلطة الفلسطينية ٢٦٢
وثيقة رقم ٤: بيان حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٦٥
وثيقة رقم ٥: البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة ٢٦٦
وثيقة رقم ٦: بيان حماس السياسي حول الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ٢٦٧
وثيقة رقم ٧: مرسوم رئاسي لسنة ٢٠٠٥ بشأن المناطق التي ستنسحب
منها قوات الاحتلال الاسرائيلي ٢٦٨
وثيقة رقم ٨: خطاب لرئيس الحكومة الاسرائيلي، أرييل شارون، أمام الجمعية
العمومية للأمم المتحدة ٢٧٠
وثيقة رقم ٩: نص ميثاق الشرف الفلسطيني الخاص بالانتخابات ٢٧٤
وثيقة رقم ١٠: كلمة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد يشكك فيها بحدوث
المحرقة النازية ٢٧٦
وثيقة رقم ١١: حوار مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية
حماس الأستاذ خالد مشعل ٢٧٧
وثيقة رقم ١٢: مبادئ خطة سياسية لحزب كديما ٢٧٩

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الثاني

المشهد الفلسطيني - الاسرائيلي:

بدء الرحلة باتجاه الخط الأخضر

المشهد الفلسطيني - الاسرائيلي: بدء الرحلة باتجاه الخط الأخضر

مقدمة

كان الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، وإنشاء حزب كاديما (إلى الأمام) بقيادة شارون أبرز حدثين في المشهد السياسي الفلسطيني – الاسرائيلي سنة ٢٠٠٥. ومن جهة أخرى، فقد استمرت "اسرائيل" في التعامل على أساس أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني مناسب، وبالتالي قامت باتخاذ إجراءاتها وفرض إملاءاتها من طرف واحد. ولم يُحدث انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة ولا التهدئة الفلسطينية التي أعلنتها الفصائل أي تأثير ذي بال في دفع مسار التسوية، أو في الإفراج عن الأسرى، أو في إيقاف الاستيطان في الضفة أو في تخفيف حملة تهويد القدس. وفضلاً عن ذلك فقد تسارعت وتيرة العمل في بناء الجدار العازل في الضفة، كما تابعت السلطات الاسرائيلية استخدام وسائل الحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر والاغتيالات وحملات الاعتقال. وبدت عملية إدارة الصراع مريحة أكثر للجانب الاسرائيلي في ظلّ حالة التهدئة وانحسار عمليات المقاومة خصوصاً عبر الخط الأخضر، وفي ظل تحسن اقتصادي واضح، فضلاً عن الدعم الأمريكي اللامحدود، وحالة الاسترخاء العربي والدولي، بينما نجح الاسرائيليون في إشغال الجميع طوال العام بمتابعة تطورات انسحابهم من غزة، مما أضعف القدرة على تنشيط المبادرات السياسية القائمة، وقد سهّل هذا على الاسرائيليين فرض الخط العام لأجندتهم السياسية. ولكنهم، أحبوا أم كرهوا، فإن سنة ٢٠٠٥ أعلنت أن رحلتهم نحو الخط الأخضر قد بدأت، وهم غير متأكدين تماماً إلى أيّ حدٍّ ستقف!

المشهد الاسرائيلي

دخلت "اسرائيل" سنة ٢٠٠٥ وهي لا تزال تقيم كيانها رسمياً على ٢٠٧٧٠ كلم٢ أي ٧٦,٩٪ من أرض فلسطين التاريخية، فضلاً عن ضمّها للجولان السوري (١١٥٤ كلم٢)، واحتلالها للضفة الغربية (٥٨٧٦ كلم٢) وقطاع غزة (٣٦٣ كلم٢) ومزارع شبعا اللبنانية.

المشهد السكاني

وحسَب الإحصاءات الرسمية الاسرائيلية فقد بلغ عدد سكان "اسرائيل" في نهاية ٢٠٠٥ نحو ستة ملايين و٩٨٨ ألفاً، بينهم خمسة ملايين و٣٠٩ آلاف يهودي؛ أي نحو ٧٦٪ من السكان، أما عدد السكان العرب فبلغ

مليوناً و٣٧٦ ألفاً بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان، أي ١٩,٧٪ من السكان، بينما لم يصرح نحو ٣٠٠ ألف عن دياناتهم (٤,٣٪)[١]، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وأوروبا الشرقية ممن لم تثبت يهوديتهم. ويقيم نحو ٤٥٢ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، و٢٠ ألف مستوطن في الجولان؛ فضلاً عن نحو ٨ آلاف و٥٠٠ مستوطن تمّ ترحيلهم من قطاع غزة في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ (انظر جدول ١/ ٢).

جدول ٢/١: أعداد السكان في "اسرائيل" ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ (تقديرات السكان لا تَتضمّنُ العمال الأجانب)[٢]

السنة	إجمالي عدد السكان	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
١٩٩٧	٥٨٩٩٩٠٠	٤٧٠١٦٠٠	١٠٦٩٤٠٠	١٢٨٩٠٠
١٩٩٨	٦٠٤١٤٠٠	٤٧٨٥١٠٠	١١٠٥٤٠٠	١٥٠٩٠٠
١٩٩٩	٦٢٠٩١٠٠	٤٨٧٢٨٠٠	١١٤٣٩٠٠	١٩٢٤٠٠
٢٠٠٠	٦٣٦٩٣٠٠	٤٩٥٥٤٠٠	١١٨٨٧٠٠	٢٢٥٢٠٠
٢٠٠١	٦٥٠٨٨٠٠	٥٠٢٥٠٠٠	١٢٢٧٥٠٠	٢٥٦٣٠٠
٢٠٠٢	٦٦٣١١٠٠	٥٠٩٤٢٠٠	١٢٦٣٩٠٠	٢٧٣٠٠٠
٢٠٠٣	٦٧٤٨٤٠٠	٥١٦٥٤٠٠	١٣٠١٦٠٠	٢٨١٤٠٠
٢٠٠٤	٦٨٦٩٥٠٠	٥٢٣٧٦٠٠	١٣٤٠٢٠٠	٢٩١٧٠٠
٢٠٠٥	٦٩٨٨٣٠٠	٥٣٠٩٤٠٠	١٣٧٦٣٠٠	٣٠٢٦٠٠

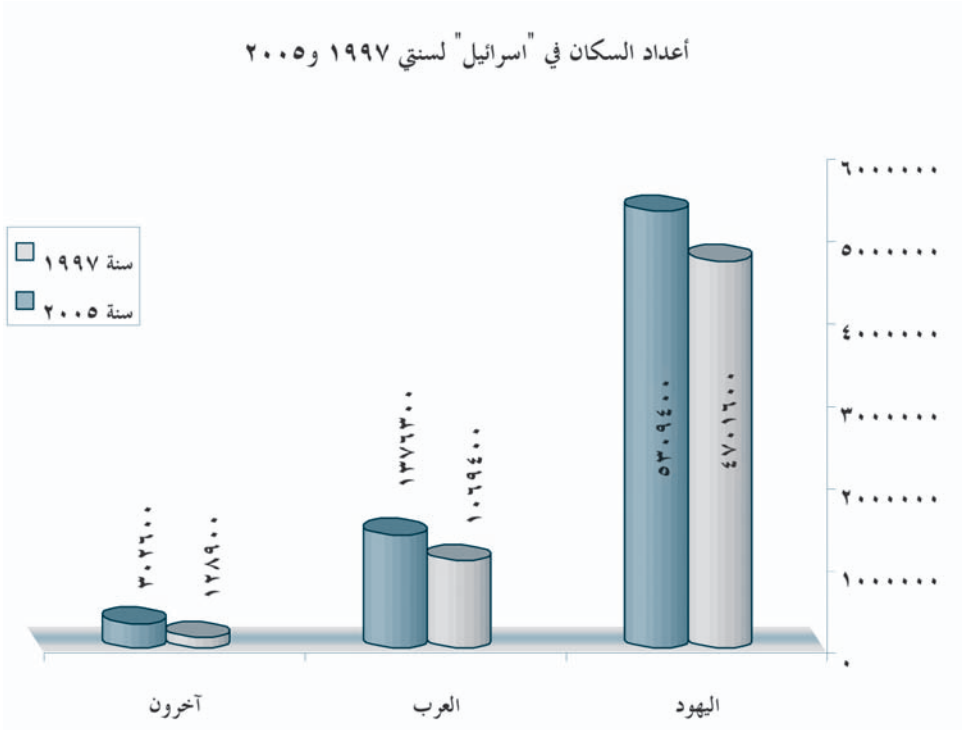

وهاجر إلى "اسرائيل" ٢٢٨١٨ مهاجراً يهودياً جديداً خلال سنة ٢٠٠٥ وهو أكثر قليلاً من عدد المهاجرين اليهود إليها سنة ٢٠٠٤ والبالغ ٢٢٥٠٠. وعلى هذا، فإن مؤشر الهجرة اليهودية استمر على وتيرته المنخفضة نسبياً مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين (١٩٩٠-١٩٩٩) والذي شهد هجرة نحو ٨٢٥ ألف يهودي[٣]. ولعلّ ذلك مرتبط بنضوب مصادر الهجرة في روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، فضلاً عن الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية على الوضع الاسرائيلي (انظر جدول ٢/٢).

ولا شك في أن الأحوال الديموغرافية في فلسطين المحتلة شكّلت هاجساً كبيراً للمشروع الاستيطاني الصهيوني، وقد كانت هي إحدى دوافع الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة (وإن كانت تلي في الأهمية ضغط الانتفاضة والمقاومة)، والسّعي لتطبيق مشاريع مبنية على فكرة المحافظة على يهودية الدولة، وعلى فكرة "أرض أكبر وعرب أقل". ومهما يكن من أمر، فمن المفيد الإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين بحدودها الجغرافية التاريخية (الأرض المحتلة ١٩٤٨ والضفة والقطاع) قد بلغ في نهاية سنة ٢٠٠٥ نحو أربعة ملايين و٩٢٠ ألفاً (٤٨,١٪ من السكان)[٤]، ومن المحتمل أن يتساوى هذا العدد مع عدد اليهود في كل فلسطين سنة ٢٠١٠.

جدول ٢/٢: عدد المهاجرين اليهود إلى "اسرائيل" حسب السنة*

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
عدد المهاجرين	٢٤٣٠٠	٢٠٠١٧٠	١٧٦٦٥٠	٧٧٣٥٠	٧٧٨٦٠	٨٠٨١٠	٧٧٦٦٠	٧٢١٨٠	٦٧٩٩٠

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المجموع الكلي
عدد المهاجرين	٥٨٥٠٠	٧٨٤٠٠	٦١٥٤٢	٤٤٦٣٣	٣٥١٦٨	٢٤٦٥٢	٢٢٥٠٠	٢٢٨١٨	١٢٠٣١٨٣

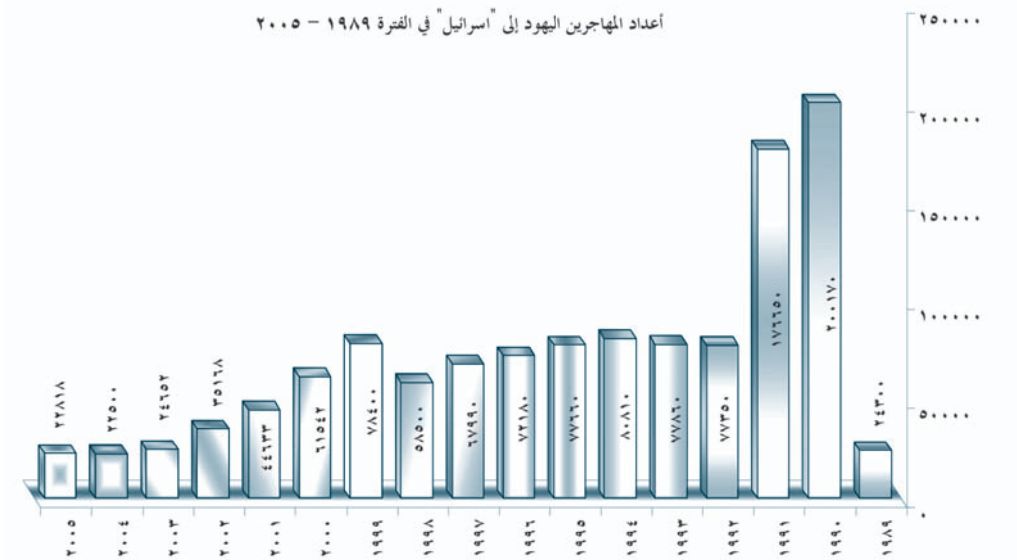

المشهد الاقتصادي

تشير الإحصاءات الرسمية الاسرائيلية إلى أن الاقتصاد الاسرائيلي أخذ يتعافى من الأزمة الاقتصادية التي سببتها انتفاضة الأقصى، وأنه حقّق نمواً اقتصادياً في سنة ٢٠٠٥ بلغ ٥,٢٪، في الوقت الذي بلغت نسبة النمو ٤,٤٪ سنة ٢٠٠٤، و١,٧٪ سنة ٢٠٠٣. وذلك بعد أن كان النمو الاقتصادي سالباً في سنتي ٢٠٠١ (-٠,٣٪) و٢٠٠٢ (-١,٢٪). وارتفع "الدخل القومي الاسرائيلي" من (٥٢٣ مليار و٨٥١ مليون شيكل) أي ١١٦ مليار و٨٧٩ مليون دولار سنة ٢٠٠٤[٦]، إلى (٥٥٥ مليار و٢٦ مليون شيكل) أي ١٢٣ مليار و٦٧٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ (انظر جدول ٣/ ٢)[٧].

جدول ٣/٢: الناتج المحلي الاسرائيلي ٢٠٠٢-٢٠٠٥

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالمليون شيكل	إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار	سعر صرف الشيكل (حسب البنك المركزي الاسرائيلي)
٢٠٠٢	٤٩٣٧٤٧	١٠٤٢١٤	٤,٧٣٧٨
٢٠٠٣	٥٠٢٣٤٣	١١٠٤٤٦	٤,٥٤٨٣
٢٠٠٤	٥٢٣٨٥١	١١٦٨٧٩	٤,٤٨٢٠
٢٠٠٥	٥٥٥٠٢٦	١٢٣٦٧٤	٤,٤٨٧٨

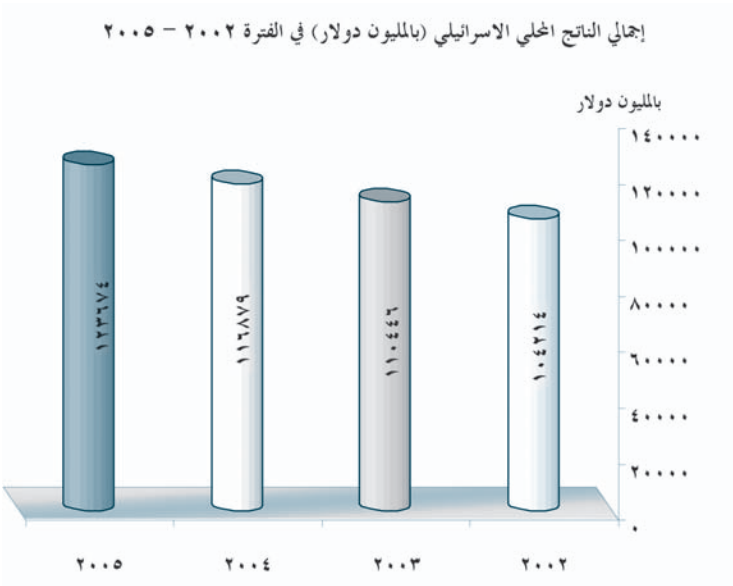

أما ميزانية الحكومة الاسرائيلية لسنة ٢٠٠٥ فقد توقّعت إيرادات بقيمة ٥٣ مليار و٨٢٠ مليون دولار، ونفقات بقيمة ٥٨ مليار و٤٠ مليون دولار[٨]. وتشير إحصاءات وزارة المالية الاسرائيلية إلى أنها تمكنت من تخفيض العجز في الميزانية مع نهاية العام إلى نحو مليارين و٢٩٠ مليون دولار[٩]. وتعاني "اسرائيل" من ديون ضخمة تصل إلى نحو ٧٤ مليار دولار[١٠]. وبلغت الصادرات الاسرائيلية ٤٢ مليار و٥٨٨ مليون و١٠٠ ألف دولار سنة ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٣٨ مليار و٦١٨ مليون و٤٠٠ ألف دولار أي بزيادة قدرها ثلاثة مليارات و٩٦٩ مليون و٧٠٠

ألف دولار (نحو ١٠,٣٪). أما الواردات فبلغت ٤٤ مليار و٩٤٢ مليون و٧٠٠ ألف دولار سنة ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٤٠ مليار ٩٦٨ مليون و٧٠٠ ألف دولار سنة ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ثلاثة مليارات و٩٧٤ مليون دولار (نحو ٩,٧٪) (انظر جدول ٤ / ٢)[١١].

جدول ٤/٢: مجموع الصادرات والواردات الاسرائيلية (بالمليون دولار) ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥[١٢]

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	٢٩٣٤٧.٢	٣١٧٨٣.٣	٣٨٦١٨.٤	٤٢٥٨٨.١
الواردات	٣٣١٠٦.٣	٣٤٢١١.٨	٤٠٩٦٨.٧	٤٤٩٤٢.٧

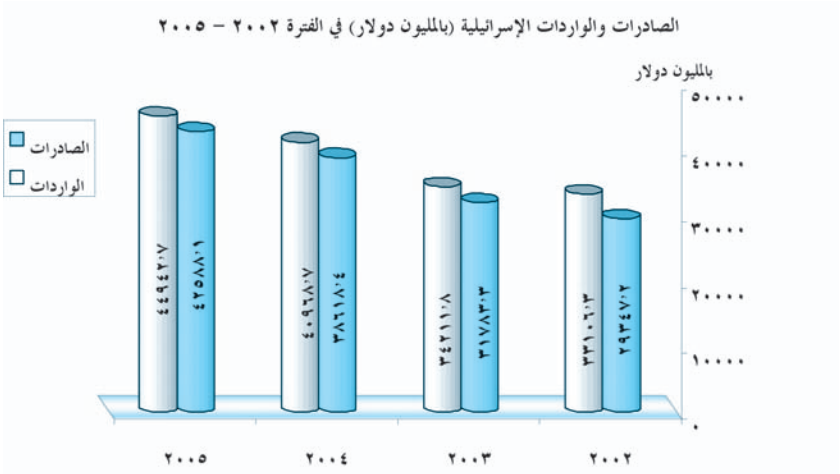

وهناك تفاوت كبير في مستويات الدخل بين فئات المجتمع في "اسرائيل"، كما تمارس السلطات سياسات تمييزية عنصرية ضدّ العرب داخل الخط الأخضر على مستويات مختلفة، مما يؤدي إلى إفقارهم وإهمال مدنهم وقراهم. وتنتشر ظاهرة الفقر في "اسرائيل"، إذ إن عدد الفقراء في آخر سنة ٢٠٠٤ (مطلع سنة ٢٠٠٥) حسب تقرير نشرته مؤسسة التأمين الوطني الحكومية بلغ مليوناً و٥٣٤ ألفاً بينهم ٧١٤ ألف طفل فقير. كما أن ما يقرب من نصف السكان العرب يعيشون تحت خطّ الفقر[١٣].

ولا تزال الولايات المتحدة تقدم مساعدات سنوية ضخمة إلى الكيان الاسرائيلي تصل إلى ثلاثة مليارات و١٦٠ مليون دولار، بينها مليار دولار للمساعدات العسكرية. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن "اسرائيل" أصبحت أقل اعتماداً على هذه المعونات ولم تعد تحت رحمتها بعد أن تضاعف دخلها القومي نحو ٩ أضعاف في السنوات الـ ٢٢ الماضية، فبعد أن كانت تشكل هذه الهِبَات نحو ٢٥٪ من دخلها القومي سنة ١٩٨٣ أصبحت تقل عن ٣٪ سنة ٢٠٠٥. ومع هذا يجب الإشارة إلى أن الدعم المالي الأمريكي المباشر لا يمثل إلا جزءاً من كلّ. يتضمن هذا الكل الدعم المالي غير المباشر، الذي يأخذ أشكالاً متعددة، مثل إعفاء التبرعات التي يقدمها يهود أمريكيون لـ"اسرائيل" من الضرائب، ومبيعات سندات "اسرائيل"، والاتفاقيات التجارية المختلفة التي تمنح "اسرائيل" مزايا كثيرة. إضافة إلى ممارسة الضغط على الدول العربية ودول أخرى لتتعاون

اقتصادياً وتجارياً مع "اسرائيل"، كما حدث في اتفاقية الكويز مع مصر. وتقدم الولايات المتحدة لـ"اسرائيل" دعماً هائلاً في مجال الصناعات العسكرية، التي تتطور في الدولة العبرية بمعدلات لا يمكن أن تقارن بإمكانات دولة صغيرة.

ومن جهة أخرى، يعتمد الكيان الاسرائيلي بشكلٍ كبير على علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة، إذ استورد منها سنة ٢٠٠٥ ما قيمته ستة مليارات و٩٩ مليون و١٠٠ ألف دولار أي ١٣,٦٪ من مجمل وارداته، وصدّر إليها ما قيمته ١٥ مليار و٤٩٧ مليون و٦٠٠ ألف دولار أي ٣٦,٤٪ من مجمل صادراته (انظر جدول ٥ / ٢)[١٤].

جدول ٢/٥: الصادرات والواردات الاسرائيلية إلى دول مختارة (المبلغ بالمليون دولار)

	الصادرات الاسرائيلية إلى:				الواردات الاسرائيلية من:			
السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
أمريكا	١٥٤٩٧,٦	١٤١٧٥,١	١٢٠٨٨,٥	١١٧١٢,٢	٦٠٤١,٥	٦٠٩٩,١	٥٣٣٠,٨	٦١٣٤,١
بلجيكا	٣٦٧٩,١	٢٨٩٨,١	٢٣٢٠,٩	١٨٦٣,٢	٤٥٥٧,٦	٤١٣٠,٨	٣١٧٩,٩	٣٠٢٨,٣
ألمانيا	١٣٥٣,٢	١٣٦١	١١٢٣,٣	١٠٢٦,٥	٢٨٩٤,٧	٣٠٩٠,٢	٢٧٣١,١	٢٣٤٧,٨
بريطانيا	١٦٤٣,٣	١٤٤٧,٨	١٢٢٤,٥	١١٦٤,٥	٢٥٥٢	٢٤٨٢,٨	٢٢٨٣,٤	٢٢٢٦,٨
هونغ كونغ	٢٣٧٢,٧	١٩٠٧,٧	١٤٩٥,٤	١٣٧٣,٢	١٢٧٧	١١٧٨,٣	٨٩٢,٧	١١٩٤,١
هولندا	١٢٤٩,٤	١٢٣٢,٨	١٠٨٥,١	٩٠٩,١	١٦٢٦,٧	١٤٨٣,٨	١١٩٦,٥	١١٧٧,٩
الهند	١٢٢٤,٢	١٠٣٧,٩	٧١٧,٨	٦١٣,٧	١٢٧٦,٣	١١٠٧,٧	٨٨٨,٨	٦٥٣,٢
سويسرا	٨٩٨	٧٨٢,٣	٥٠٤,٩	٣٨٤,٦	٢٤٦٤,٩	٢٦٨٢,١	٢٠٦٢	٢٠٧٥,٢
إيطاليا	٨٧٧,٨	٨١٠	٧٧٢,٥	٦٩٣,٧	١٧٣٣,٤	١٥٦٥,٧	١٣٩٨,٢	١٥٣٠
الصين	٧٤٣,٢	٧٨٦,٩	٦١٢,٦	٤٢٦,٦	١٨٨٨,٢	١٤١٨,٤	١٠٠٨,١	٧٩٣,٣
فرنسا	٨٨٢,٨	٧٦٤	٦٨٤,٦	٦٤٩	١٢٠٣,٧	١٢٤٨,٩	١١٨٢,٩	١١٨٦,٩
روسيا	٤١٥,٨	٣١٩,١	٢٢٠,٥	٢١٠,٥	١٠٥٥,٧	٦٨٨	٦١٨,٢	٥١٩,٩
اليابان	٧٩٢,٤	٧٨٢,٣	٦٢٦	٦٤٩,٨	١٢٧٨,١	١١٩٧	٨٤٣,٧	٧٨٢
إسبانيا	٧٠٤,٦	٦١٦,٢	٥٢٥,٤	٣٩٩,٧	٦١٣,٧	٦٢٥,٣	٦٢٤,٦	٦٣٧,٨

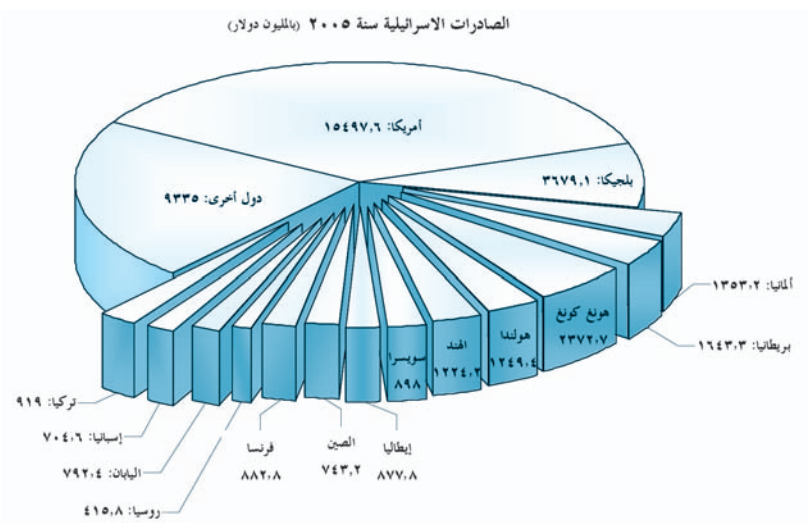

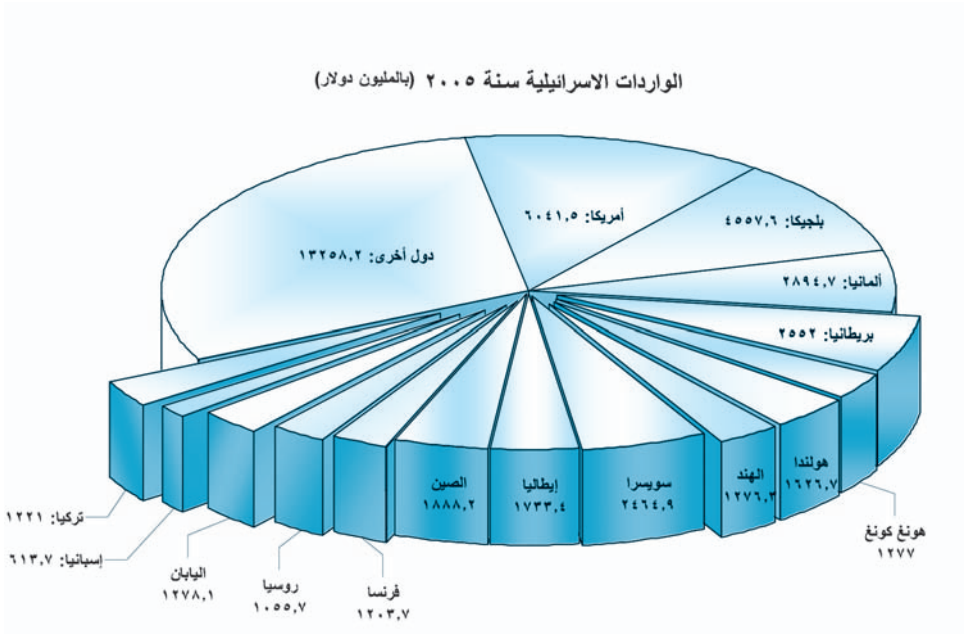

وتقوم "اسرائيل" بنهب الموارد الفلسطينية ومصادر المياه، وجعل الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع اقتصاداً تابعاً معتمداً بشكل شبه كلي في وارداته وصادراته على "اسرائيل"، كما جعلته سوقاً لمنتجاتها في الوقت الذي لم تسمح له بالنمو الطبيعي. فضلاً عن التدمير المنهجي للمزروعات والمصانع والبنية التحتية الفلسطينية.

المشهد العسكري

يعتمد البناء الاستراتيجي العسكري الاسرائيلي على أساس المحافظة على قوة عسكرية هائلة تُمكّنها من هزيمة الدول العربية مجتمعة، مدعومة بتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تضْمَن لـ "اسرائيل" هذا التفوق. ولذلك أقام الكيان الصهيوني استراتيجيته العسكرية على الأسس التالية:

١. عسكرة التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ورفع كفاءة المقاتل ونوعية السلاح.

٢. الحرب الوقائية.

٣. الردع.

٤. التفوّق العسكري.

٥. نقل المعركة إلى أرض "العدوّ".

٦. إيجاد العمق الاستراتيجي وبناء الأحزمة الأمنية.

٧. المرونة: سهولة التحرك، وسرعة اتخاذ القرار الميداني.

٨. الإقلال قدر الإمكان من الخسائر البشرية.

٩. التحكُّم في تسلح الأطراف المقابلة (العربية والإسلامية) وجعلها في الحدود الدنيا.

وتُبنى النظرية الأمنية الاسرائيلية على أساس إمكانية الحرب في أي لحظة، وتبنى مبادئ الحرب القائمة على الهجوم والدفاع، والمفاجأة، وسرعة الحركة، والضربة الاستباقية.

تنفق "اسرائيل" جزءاً كبيراً من ميزانيتها على الجيش والأمن والصناعات العسكرية. ومع ذلك فإنه يتمّ إخفاء الكثير من النفقات العسكرية من الميزانية لدواعٍ أمنية، كما يتمّ إخفاء إيرادات مبيعات السلاح كذلك. وعلى سبيل المثال، فقد كانت الميزانية الرسمية للنفقات العسكرية سنة ١٩٩٩ ثمانية مليارات و٧٠٠ مليون دولار، غير أن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن IISS قدّرها في سنة ١٩٩٧ بنحو ١١ ملياراً و٧٠٠ مليون دولار.

وفي سنة ٢٠٠٤ بلغت الموازنة العسكرية التي أقرّتها الحكومة والكنيست ٤٦ ملياراً و٨٠٠ مليون شيكل، وفي أواخر آب/ أغسطس ٢٠٠٥، كشف مراقب الدولة في "اسرائيل" أن شارون ووزير دفاعه موفاز قاما بإخفاء مداخيل ضخمة لمبيعات الأسلحة وغيرها، وتحويلها إلى الميزانية العسكرية دون علم الحكومة أو وزارة المالية وهي مبالغ وصلت إلى ١١ ملياراً و٧٠٠ مليون شيكل (نحو ملياري و٦٠٠ مليون دولار) مما رفع الميزانية إلى ٥٨ ملياراً و٥٠٠ مليون شيكل أي نحو ١٣ مليار دولار أمريكي[١٥].

وفي سنة ٢٠٠٥ بلغت الموازنة العسكرية الرسمية نحو ١٨٪ من الميزانية الاسرائيلية أي نحو ١٠ مليارات و٤٥٠ مليون دولار، ولا يُستبعد أن تحول مبيعات الأسلحة إلى الموازنة العسكرية كما حدث سنة ٢٠٠٤ حيث إن هذه المبيعات تُعامل بسرّية ولا تظهر في الميزانية الاسرائيلية[١٦]. ويبلغ عدد الجيش الاسرائيلي العامل نحو ١٨٦ ألف جندي، أما قوات الاحتياط فتبلغ نحو ٤٣٠ ألفاً وهي قوات ذات جاهزية عالية إذ يمكن تعبئتها بالكامل ودخولها بفعالية في الخدمة خلال أربعة أيام. ولم يحدث تغيير ذا بال في أعداد الجيش الاسرائيلي منذ سنوات عديدة[١٧]. ومع هذا يجب الإشارة إلى ظواهر جديدة تقوض المقدرة القتالية للجيش الاسرائيلي، منها:

١- يقوم الجنود الاسرائيليون بمحاولة قمع المنتفضين الفلسطينيين والبطش بمن يؤيدهم، كما ينفذ عمليات اغتيال للقيادات العسكرية والسياسية الفلسطينية. وهذه مهام غير قتالية. ومن المعروف أن القوات المسلحة التي تقوم بقمع المدنيين وحركات التحرر تفقد الكثير من مقدرتها القتالية، كما تضعف الروح المعنوية في صفوف جنودها. ونشرت الصحف الاسرائيلية مؤخراً تقارير حول تعرض جنود اسرائيليين بعد تسريحهم لانهيارات عصبية، أو هجرة بعضهم إلى الهند بحثاً عن السلام الروحي في الديانات الشرقية.

٢- كانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تقوم بتجنيد الشباب الاسرائيلي على أساس أن "اسرائيل مضطرة" للحرب دفاعاً عن نفسها، وأن حروبها مع العرب هي حروب فرضت عليها فرضاً. ولذا كان الشباب الاسرائيلي يسارع بالانضمام إلى الجيش عن طيب خاطر. ولكن غزو لبنان، ومحاولة قمع الانتفاضتين الأولى والثانية، والدفاع عن المستوطنين في الضفة الغربية، كشف إلى حد كبير أن حروب الدولة الصهيونية ليست حروباً دفاعية. ومن هنا، تراجعت النزعة القتالية عند الشباب الاسرائيلي، وبدأت ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، أو حتى التهرب من الخدمة العسكرية.

٣- تتسم المجتمعات العلمانية بأنها جعلت تحقيق الذات سبيل الخلاص، وتحقيق الذات في جوهره هو تصاعد معدلات الاستهلاك والحصول على اللذة؛ والشباب الاسرائيلي ليس استثناء لهذه القاعدة، وهو ما يُضعف النزعة القتالية كذلك.

وكان الجيش الاسرائيلي يملك في سنة ٢٠٠٥ ترسانة أسلحة ضخمة تتضمن ٨٢٠ طائرة مقاتلة (بينها ٤٧٠ تحت الخدمة)، ٣٩١٠ دبابات (بينها ٣٦٣٠ تحت الخدمة) و٧٠ طائرة نقل و٢٨٣ طائرة هليوكبتر (بينها ١٨١ تحت الخدمة)، و١٩٤٨ قطعة مدفعية (بينها ١٣٤٨ تحت الخدمة)، كما يملك ثلاث غواصات و١٥ سفينة حربية... وغيرها[١٨]. ولا تكمن أهمية هذه الأسلحة في عددها وإنما في نوعيتها، فهي تمثل أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية العالمية. وتستطيع التعامل بسهولة مع "ستوكات" الأسلحة الموجودة في البلاد العربية.

ولا تزال القوات الاسرائيلية تستوعب الجيل الثالث من دبابات ميركافا Merkava MK III كما بدأ الجيل الرابع من الميركافا بدخول الخدمة Merkava MK IV. وقد قامت "اسرائيل" مؤخراً بشراء ٥٢ طائرة مقاتلة من إف-١٦ أي F-16 I حيث بدأت في استلامها تدريجياً منذ ٢٠٠٤، وسيتمّ استلامها بالكامل سنة ٢٠٠٨[١٩]. وفي أوائل نيسان/ إبريل ٢٠٠٥ بدأت "اسرائيل" في استقبال أول دفعة من أحدث الطائرات العمودية (الهليوكبتر) المقاتلة في العالم، وهي من طراز أباتشي لونج باو، حيث تسلمت أول ثلاث طائرات من سرب مقاتل جديد من عشرين طائرة[٢٠]. أما السلاح النووي فهو "الصامت الفصيح" الذي تملك "اسرائيل" نحو ٢٠٠ رأس نووي منه، بينما لا تزال ترفض الكشف رسمياً عن حقيقة قدراتها النووية وحجمها.

وتعد الصناعات العسكرية من أهم الصناعات الاسرائيلية، وهي مرتبطة بطبيعة هذا الكيان الصهيوني الاستيطانية العدوانية القائمة على القوة. وهناك مصانع متطورة تنتج طائرات ودبابات وصواريخ وأسلحة خفيفة. وتشير التقديرات إلى وجود نحو ١٢٠ ألف عامل في هذه الصناعات، وأن نصف عدد العلماء والمهندسين مرتبط بصورة أو بأخرى بصناعة السلاح. ويصدّر الكيان الاسرائيلي أسلحة بنحو ألفي مليون دولار سنوياً مما يجعله رابع أو خامس

دولة مصدّرة للسلاح في العالم إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين[٢١]. ولكن الصناعة العسكرية الاسرائيلية، كما أشرنا أعلاه، ما كان لها أن تصل إلى ما وصلت إليه بدون الدعم الأمريكي الكبير.

المشهد السياسي

كان انشقاق شارون عن الليكود وإنشاؤه حزباً سياسياً جديداً "كاديما" هو الظاهرة الأبرز في الحراك السياسي الاسرائيلي سنة ٢٠٠٥. ورغم أن إنشاء كاديما شكل "زلزالاً" في الحياة السياسية، إلا أنها لم تكن المرة الأولى التي يخرج فيها قادة كبار من أحزابهم وينشئون أحزاباً جديدة. فقد قام رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون بالانشقاق عن حزبه مباي، وأنشأ حزب رافي الذي دخل تحت قيادته انتخابات الكنيست ١٩٦٦. كما سبق وأن انشق عن الليكود قادة أقل شأناً أمثال ديفيد ليفي (وزير الخارجية السابق) الذي أنشأ حركة جيشر سنة ١٩٦٦، واسحق مردخاي (وزير الدفاع السابق) الذي أنشأ حزب المركز سنة ١٩٩٩. لكنها أحزاب فشلت في استقطاب حالة شعبية واسعة، بعكس حزب كاديما الذي يَظهر أنه مع نهاية ٢٠٠٥ كان في صدارة الأحزاب الاسرائيلية حسب استطلاعات الرأي.

ولا يمكن عزل إنشاء كاديما عن عدد من الظواهر العامة التي يتسم بها النظام الحزبي في الكيان الاسرائيلي، وأبرزها: كثرة الأحزاب وتوالي ظهور أحزاب جديدة، وكثرة الانشقاقات والاندماجات بين الأحزاب بحيث يجد المرء نفسه وكأنه أمام لعبة الفكّ والتركيب، والدور العسكري والأمني الكبير في صناعة القرار السياسي، وتحوّل العسكريين حال تقاعدهم إلى نشطاء وقادة سياسيين، كما أن معظم الأحزاب السياسية الكبيرة والقديمة ليست أحزاباً سياسية فقط وإنما هي أحزاب لها أدوار اجتماعية واقتصادية وتعليمية وصحية واسعة النطاق، ثم إن الأحزاب الاسرائيلية تتميز بقدرتها على التعايش والوصول إلى حلول وسط، حيث كل شيء تقريباً قابل للمساومة بين العلمانيين والمتدينين واليساريين واليمينيين.

وبالرغم من أن هناك تقسيمات تقليدية للأحزاب الاسرائيلية إلى يمين ويسار ومتدينين إلا أن ذلك لا يرتبط بالضرورة بالطروحات الاشتراكية أو الليبرالية، ولكنه يرجع أساساً إلى ثلاث قضايا هي: مصير المناطق العربية المحتلة (التسوية السلمية)، والنظام الاقتصادي، وعلاقة الدين بالدولة. ويظل الطابع الاستعماري الاستيطاني للكيان الصهيوني، وتناقضه الجوهري مع الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني هو العنصر الأساس الذي يتحكم في سلوك الأحزاب الاسرائيلية. وقد شهدت السنوات الأخيرة وخصوصاً إثر اندلاع انتفاضة الأقصى (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) تضاؤلاً في الفروق السياسية بين قطبي الحياة الحزبية الاسرائيلية

الليكود والعمل، إذ اتخذ حزب العمل سياسات أكثر تشدداً تجاه الفلسطينيين وبدا ظلاً شاحباً لسياسات الليكود أثناء تحالفه معه في الحكومة التي شكلها شارون (آذار/ مارس ٢٠٠٣ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥). أما حزب الليكود فإنه وجد نفسه مضطراً للتعامل بواقعية أكثر أمام تصاعد المقاومة الفلسطينية، وبسبب انسداد الأفق السياسي أمام فرض أطروحاته المتشددة التي تقول بـ "حقّ الشعب اليهودي في أرض اسرائيل الكاملة"، ولذلك فإنه قَبِل خريطة الطريق (رغم وضعه ١٤ تحفظاً)، ووافق على إنشاء دولة فلسطينية، وتبنّى خطة الانفصال من جانب واحد، ونفذّ الانسحاب من قطاع غزة. فضلاً عن أن إنشاء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية كان اعترافاً ضمنياً بعدم القدرة على الاستمرار في احتلال كامل أرض فلسطين. غير أن هذه السياسات التي تبناها شارون أدّت إلى حدوث اهتزازات وانقسامات داخل الليكود دفعت شارون إلى الاستقالة وإنشاء حزب جديد.

مع نهاية ٢٠٠٥ لم يجد الناخب الاسرائيلي فروقاً جوهرية يميز بها بين الأحزاب الكبرى وخصوصاً كاديما والعمل بعد أن غلب العنصر الشخصي، وتضاءلت أهمية المواقف والرؤى السياسية. وهو ما دفع الكاتب الاسرائيلي "ألوف بن" إلى القول أن الناخب الاسرائيلي سيكون مطلوباً منه الاختيار بين الشَّعر الأبيض (لشارون) وبين الشارب الأسود (لعمير بيرتس)[٢٢]!! أما إيتان هابر الذي انتقد ضياع الروابط الايديولوجية والسياسية فقال "في ربيع ٢٠٠٦، سنذهب إلى صناديق الاقتراع ومعنا حبوب ضدّ القرف"[٢٣]!!

دخل الكيان الاسرائيلي سنة ٢٠٠٥ وساحته تشهد خلافات حول موضوع الانسحاب من قطاع غزة، ورغم أن غالبية شعبية كبيرة كانت مع هذا الانسحاب، إلا أن كتلة صلبة داخل حزب الليكود الحاكم كانت تعارضه، ففي ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٥ استقال وزير الشتات والقدس ناتان شارانسكي من الحكومة احتجاجاً على الانسحاب الاسرائيلي المرتقب[٢٤]. وتصاعدت حدة الخلاف العلني بين إيهود أولمرت (نائب رئيس الوزراء) وبين نتنياهو (وزير المالية المتطلع لزعامة الليكود ولرئاسة الوزراء) إذ أعلن أولمرت أن نتنياهو وزيرٌ فاسدٌ ووسخ ويدير ألاعيب سياسية قذرة ورخيصة، بينما ردّ عليه نتنياهو قائلاً إن أولمرت يعاني من مرض الأفول، وأنه يريد أن يبرز نفسه في العناوين في صفحات الثرثرات الصفراء، وشبّهه بالرئيس الروماني السابق تشاوسيسكو[٢٥].

وفي ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ قدّم نتنياهو استقالته احتجاجاً على خطة الانسحاب من غزة التي أقرّها مجلس الوزراء الاسرائيلي في ذلك اليوم. وكان من الواضح أن الليكود أخذ يدخل في أزمة متعلقة بتحديد الاتجاه وفي أزمة الصراع على الزعامة. وأخذت استطلاعات الرأي تتأرجح بين شارون ونتنياهو[٢٦]. وفي الوقت نفسه أخذ شارون يدرك أكثر من أي وقت مضى أنه لن يستطيع

أن ينفذ سياسته وهو يعاني من وجود معارضة كبيرة مقلقة داخل حزبه تهدده بالسقوط في أي لحظة، في الوقت الذي يَلقى مشروعه دعماً واسعاً في الوسط الاسرائيلي الشعبي. وأخذت تظهر تسريبات عن احتمال انسحاب شارون من الليكود وتشكيله حزباً سياسياً يجمع بين الوسط واليمين الاسرائيلي، وهو ما كان يلقى دعماً من غالبية مستشاري شارون السياسيين أو ما يعرف باسم "منتدى المزرعة"، فقد لاحظوا أنه بات من الصعب عليه الفوز برئاسة الليكود، وأنه إذا ما فاز فإن قائمة الليكود التي سيتم ترشيحها للانتخابات القادمة ستكون يمينية متشددة تُصعّب عليه تنفيذ برنامجه[٢٧].

وفي ٣٠ آب/ أغسطس أعلن نتنياهو ترشّحه لرئاسة الليكود، مدّعياً أنه سيحارب الفساد ومتهماً شارون بهدم الليكود وانتهاك مبادئه من خلال إجبار آلاف الاسرائيليين على الانسحاب من غزة[٢٨]. أما شارون فاتهم نتنياهو بأنه شخص متوتر وموتور، وأن "اسرائيل" دولة خاصة لها مشاكل محددة تتطلب مواجهتها بأعصاب من حديد والقدرة على زِنة الأمور، وأن نتنياهو لا يتحلى بهاتين الصفتين[٢٩]. وعندما ألقى شارون خطابه في الأمم المتحدة في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، أجمع المراقبون السياسيون الاسرائيليون أن شارون لاحظ أن المزاج العام الصهيوني يتجه نحو "الوسط"، فوجّه خطابه إليه ليكوّن منه "ناخبيه الجدد"، معلناً ضمنياً طلاقه من ناخبيه التقليديين المتشددين في الليكود، وذلك عندما تكلم عن استعداده لتقديم تنازلات مؤلمة للفلسطينيين وعن حقوقهم القومية[٣٠]. وفي ٢٦ أيلول/ سبتمبر حقّق شارون فوزاً صعباً ومؤقتاً على خصمه نتنياهو عندما صوّت ٥١,٤٪ من أعضاء مركز الليكود إلى جانب شارون في عدم تقديم موعد الانتخابات الداخلية التمهيدية على رئاسة الليكود، بينما صوّت إلى جانب نتنياهو ٤٧,٧٪ مؤيدين تقديم الانتخابات[٣١]. لقد كان من الواضح أن شارون، وحزب الليكود بشكل عام، يواجهان قرارات حاسمة حول صورة الليكود المستقبلية، فهل سيكون حزباً يمينياً براغماتياً قريباً من نبض الشارع الاسرائيلي كما يريد شارون؟ أم سيكون حزباً يمينياً عقائدياً قريباً من مجلس المستوطنات واليمين المتشدّد كما يريد نتنياهو وعوزي لانداو وآخرون؟ وحسب حلمي موسى، وجد الليكوديون أنفسهم أمام معضلة حقيقية بسبب اقترابهم من الوسط وليس بسبب مواقفهم اليمينية. فالليكوديون يريدون معاقبة شارون بسبب مواقفه وفساده واحتقاره لمؤسساتهم الحزبية، ولكنهم يخشون أن ذلك سيقود إلى خسارتهم جميعاً[٣٢].

في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ حسم شارون خياره، وأعلن انسحابه من حزب الليكود، قائلاً إن هذا الحزب لم يعد صالحاً لحكم "اسرائيل"، وأعلن إنشاء حزب كاديما. وسرعان ما انضمّ إليه الكثير من وزراء ونواب وأعضاء حزبي الليكود والعمل، وعلى رأسهم إيهود أولمرت وتسيبي ليفني ومئير شتريت وجدعون عزرا وأبراهام هرشزون وشاؤول موفاز، وهم من وزراء الليكود، كما انضم إليه شمعون بيريز (أحد الزعماء التاريخيين لحزب العمل) وحاييم

رامون وداليا إيتسك... من وزراء العمل السابقين. كما انضم إليهم أوريئيل رايخمان مؤسس حزب شينوي. تمكّن حزب كاديما الوليد من سرقة الأضواء والبروز في استطلاعات الرأي كأقوى حزب في "اسرائيل"، ومع نهاية سنة ٢٠٠٥ كانت استطلاعات الرأي تعطيه نحو ثلث الأصوات أي حوالي ٤٠ مقعداً في انتخابات الكنيست، بينما تراجعت شعبية الليكود إلى نحو ١٢-١٦ مقعداً، في الوقت الذي تذبذبت فيه شعبية حزب العمل بين ٢٢-٢٧ مقعداً. وهكذا شكّل ظهور حزب كاديما ضربة قاسية لليكود الذي بقي فيه اليمينيون المتشددون. كما تضرّر حزب العمل بشكل كبير. أما حزب شينوي الذي استحوذ كاديما على شرائح واسعة من جمهوره في الوسط، فقد تلقى ضربة شبه قاضية حيث شكّكت استطلاعات الرأي من قدرته على تجاوز نسبة الحسم، بعد أن كان يملك ١٥ مقعداً في الكنيست[٣٣].

شكّلت الشخصية القوية والكاريزما الخاصة بشارون محور تشكيل الحزب الجديد، غير أنها من جهة أخرى عبرّت عن رغبة شرائح واسعة من الاسرائيليين بالتوصل إلى حلٍّ مع الفلسطينيين يقوده من الطرف الاسرائيلي شخص قوي مثل شارون، كما عبرّت عن خيبة الجمهور الاسرائيلي من أداء الأحزاب الاسرائيلية ومن مشاكلها الداخلية.

وفي يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ صادق حزب كاديما على برنامجه السياسي الذي وضع في منطلقاته الأساسية أن "للشعب الاسرائيلي حق قومي وتاريخي على أرض اسرائيل الكاملة"، وأنه "حفاظاً على وجود اسرائيل دولة لليهود" فإنه يوافق على إنشاء دولة فلسطينية، وعلى التنازل عن جزء من "أرض اسرائيل"، لكنه اشترط أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وخالية من "الإرهاب"، وأن تتنازل عن القدس وعن أجزاء شاسعة من الضفة الغربية، وأن يتنازل الفلسطينيون عن حق العودة إلى الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨[٣٤]. كان من الواضح أن "التنازلات المؤلمة" التي تحدث عنها شارون،لم تأتِ إلا تحت ضغط الانتفاضة، ولكنها لم تستوعب أو بالأحرى لا تريد أن تستوعب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولو على جزء من أرضه، وتتعامل مع الفلسطينيين باستعلاء ينزع عنهم كرامتهم الوطنية وحقهم في السيادة على أرضهم. وعلى ذلك، فلا زال أمام الفلسطينيين طريق طويل من التضحيات والآلام لفرض الحدّ الأدنى الذي قبلت به بعض أطيافهم وأقرّه المجتمع الدولي.

كانت سنة ٢٠٠٥ اسرائيلياً هي "سنة شارون" بامتياز، إذ تمكن من فرض أجندته ومن إعادة تشكيل الخريطة السياسية الاسرائيلية، بل وأعلن نيته التخلص من النظام الانتخابي النسبي، الذي يقوم عليه الكيان الصهيوني منذ إنشائه، لأنه يعطي ثقلاً أكبر للأحزاب الصغيرة، ويجعل الأحزاب الكبيرة عُرضة للابتزاز السياسي، ويفتح مجالاً أكبر للرشوة والفساد. واقترح تبنّي نظام مشابه للنظام الأمريكي القائم على نظام الدوائر والانتخاب المباشر للرئيس (رئيس الوزراء

في الحالة الاسرائيلية)[٣٥]. غير أن "الزلازل" التي أحدثها شارون، لم يسلم منها شارون نفسه، إذ تزلزلت صحته، وأصيب بجلطة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، ولم يكد يتعافى حتى أصيب بجلطة في دماغه في مطلع السنة التالية (٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦) ليدخل في غيبوبة لم يستفق منها.

ومن جهة أخرى، فإن حزب العمل شهد هو الآخر حراكاً داخلياً، وزاد في سنة ٢٠٠٥ هاجسه من الخوف من الذوبان تحت عباءة شارون. حتى إن شبيبة حزب العمل نظمت مظاهرة ضد زعيم الحزب في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ تحت شعار "شمعون بيريز الكلب المطيع لشارون"[٣٦]. وبخلاف الكثير من التوقعات، فقد فاز عمير بيرتس في انتخابات رئاسة الحزب في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ على شمعون بيريز بفارق ضئيل (٤٢,٣٥٪ مقابل ٣٩,٩٦٪، بينما حصل بن أليعازر على ١٦,٨٢٪). وقد فتح فوز عمير بيرتس لدى حزب العمل آمالاً بتجديد شبابه، وكسب قطاعات شعبية جديدة خصوصاً من اليهود الشرقيين الذين ينتمي إليهم بيرتس، إذ إنه أول زعيم عمالي شرقي (من المغرب). ولكن ارتفاع أسهم حزب العمل استمر أياماً معدودات، لأن إنشاء كاديما (بعد ١٢ يوماً) قلب الكثير من الحسابات، وزلزل حزب العمل الذي سارعت العديد من قياداته الكبيرة والتاريخية وعلى رأسهم بيريز للانضمام إليه.

أما الليكود الذي أصيب بطعنة في الصميم، فقد حاول أن يلملم شتاته، ونظّم في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ انتخابات على زعامته فاز فيها نتنياهو بسهولة. ولأول مرة، يدرك نتنياهو أن معركة زعامة الليكود لم تعد هي نفسها معركة رئاسة الوزراء، وأن الطريق طويل أمام الليكود الذي فقد أكثر من نصف شعبيته. وليس من المؤكد أن بقاء اليمينيين المتشددين في الليكود وهيمنتهم عليه سيجعله أكثر تطرفاً إذ إن حسابات الربح والخسارة والمخاوف من اضمحلال الحزب وتهميشه، فضلاً عن وجود عناصر براغماتية داخله... سيدفع الحزب إلى محاولة تقديم صورة "معقولة" ومستوعبة للتغيرات للناخب الاسرائيلي. وقد ظهر ذلك في توجّه الحزب عند إعداد برنامجه الانتخابي للكنيست السابع عشر (آذار/ مارس ٢٠٠٦) لحذف البند الذي لا يعترف بإقامة دولة فلسطينية[٣٧].

أما البرنامج السياسي لحزب العمل فيتماهى إلى حدّ كبير مع برنامج كاديما والأحزاب الرئيسية الأخرى، فهو يعُدُّ القدس بشطريها الشرقي والغربي عاصمة أبدية لـ "اسرائيل"، ويرفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ولكنه يحاول أن يقدّم نفسه بصورة مخففة، فيعرض الدخول مباشرة في مفاوضات التسوية النهائية، ويقترح بقاء الكتل الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية مقابل استئجار طويل الأمد لمدة ٩٩ عاماً على الأقل، كما يطرح أن تتم عملية تبادل أراضٍ بين السلطة و"اسرائيل" وذلك بأن تضم الدولة الفلسطينية أراضٍ داخل الخط الأخضر، مقابل التنازل

عن الكتل الاستيطانية الكبيرة لـ"اسرائيل" مثل غوش عتصيون وأرئيل. لكن البرنامج يرفض في الوقت نفسه مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، ويرفض إجراء محادثات معها[٣٨].

وعلى ذلك فإن أبرز ملامح المشهد السياسي الاسرائيلي في ٢٠٠٥ كانت في تزايد الميول عند اليمين واليسار إلى الاتجاه نحو "الوسط" (وفق التعبيرات الدارجة)، وتزايد الإدراك بعدم قدرة "اسرائيل" على فرض إرادتها على الشعب الفلسطيني، وتصاعد النفوذ السياسي لليهود الشرقيين، كما لم يعد النظام السياسي يعتمد الثنائية الحزبية (العمل والليكود) بعد أن شكّل كاديما حالة حزبية قوية.

العدوان والمقاومة

طيلة سنة ٢٠٠٥ واصلت السلطات الاسرائيلية اعتداءاتها على الأرض والإنسان في فلسطين، واستمرت دباباتها وبلدوزراتها في فرض الوقائع ميدانياً، وقهر الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم، في الوقت الذي تصرخ فيه أجهزتها الإعلامية (ويردّد صداها الإعلام الغربي) شاكيةً من انعدام وجود الشريك الفلسطيني الراغب في السلام. وهذا جزء من المشهد "السريالي" الذي تعوّد عليه العالم وأخذ يتعامل على أساس أن الكيان الغاصب الذي يحتلّ شعباً آخر بالقوة ويملك كافة وسائل الدمار الشامل هو الذي يجب طمأنته وتهدئة مخاوفه، بينما على "الضحية" الشعب الفلسطيني المقهور المظلوم أن يُثبت "حُسن نواياه" وجدارته "للسلام".

شهدت سنة ٢٠٠٥ خُفوت موجة انتفاضة الأقصى، وكان ذلك نتيجة الأوضاع التي تلَت وفاة ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، وبسبب انشغال الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الانتخابات البلدية وفي التحضير للانتخابات التشريعية، فضلاً عن إعلان الفصائل الفلسطينية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير التهدئة من جانبٍ واحد، ثمّ إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة و"اسرائيل" في ٨ شباط/ فبراير.

كانت عمليات المقاومة خلال سنة ٢٠٠٥ تأخذ في الغالب شكل العمليات الانتقامية وردود الأفعال على العمليات والانتهاكات الاسرائيلية. وحسب مركز المعلومات الفلسطيني فإنّ عدد الانتهاكات الاسرائيلية التي أعقبت إعلان وقف إطلاق النار منذ ٨ شباط/ فبراير وحتى ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ بلغ ٢٣٤٢٧ انتهاكاً، منها ٢٣٦٦ عملية إطلاق نار (انظر جدول ٦/ ٢)[٣٩].

جدول ٢/٦: الانتهاكات الاسرائيلية لهدنة وقف إطلاق النار من ٢٠٠٥/٢/٨ إلى ٢٠٠٦/١/٢

إجمالي الانتهاكات	إطلاق النار	الشهداء	الجرحى	المعتقلين
٢٣٤٢٧	٢٣٦٦	١٦٥	١١٦١	٣٩٣٢

وتشير الإحصاءات الفلسطينية الرسمية إلى استشهاد ٢٨٦ فلسطينياً خلال سنة ٢٠٠٥ بينهم ٦٨ طفلاً، و٥٦ استشهدوا نتيجة عمليات الاغتيال. أما الجرحى فبلغ عددهم ١٧٠٠[٤٠]؛ مقارنة باستشهاد ٩٦٣ فلسطينياً سنة ٢٠٠٤ وجرح ٥٩٦٤ آخرين (انظر جدول ٢/٧)[٤١].

وفي المقابل، فإنه، حسب مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، وحسب الشين بيت (وكالة الأمن الاسرائيلي)، فقد تمّ تسجيل ٢٩٩٠ عملية مقاومة فلسطينية خلال سنة ٢٠٠٥، أدّت إلى مقتل ٤٥ اسرائيلياً وجرح ٤٠٦ آخرين، مقارنة بمقتل ١١٧ اسرائيلياً وجرح ٥٨٩ آخرين سنة ٢٠٠٤ (انظر جدول ٢/٨)[٤٢]. وقد نفذت المقاومة سبع عمليات استشهادية خلال سنة ٢٠٠٥ أدت إلى مقتل ٢٣ اسرائيلياً وجرح ٢١٣ آخرين، وقد نفذت الجهاد الإسلامي خمساً من هذه العمليات بينما نفذت حماس عمليتين[٤٣].

جدول ٢/٧: الشهداء والجرحى الفلسطينيون ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

السنة	الشهداء	الجرحى
٢٠٠٥	٢٨٦	١٧٠٠
٢٠٠٤	٩٦٣	٥٩٦٤

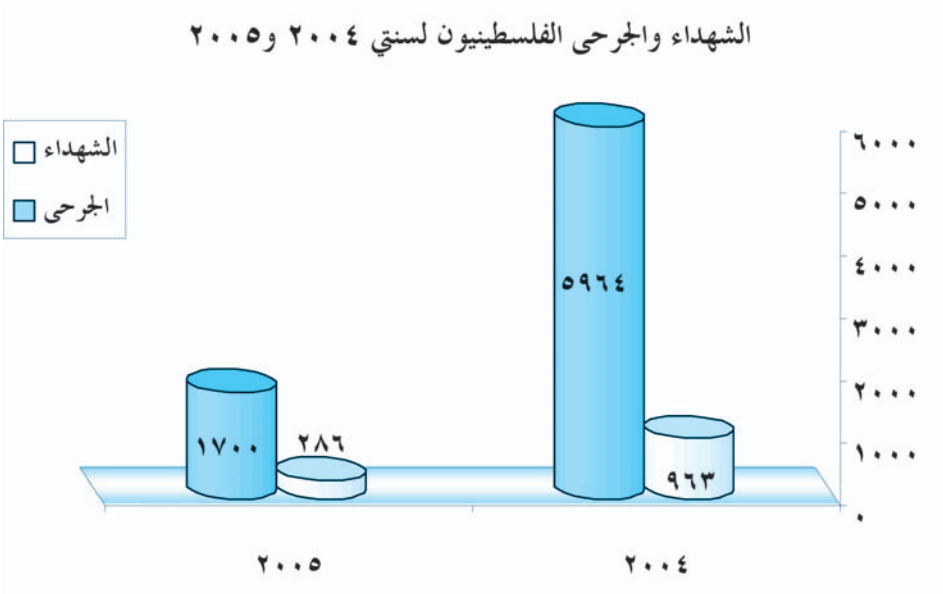

وحسب إحصائية أعدّتها جريدة هآرتس، فقد قُتل في السنوات الخمس للانتفاضة (٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ – ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥) ٣٣٣٣ فلسطينياً و١٣٣٠ اسرائيلياً، بينهم ٤٢٥ فلسطينياً و٥٦ اسرائيلياً قُتلوا في السنة الخامسة للانتفاضة[٤٤]. أما التقديرات الفلسطينية لحصيلة انتفاضة الأقصى في السنوات الخمس الأولى فكانت ٤١٧٢ شهيداً (بينهم ٧٨٣ طفلاً و٢٦٩ شهيدة) و٤٥٧١٨ جريحاً. كما استشهد جراء الإعاقة على الحواجز الاسرائيلية ١٣٩ شهيداً[٤٥].

جدول ٢/٨: القتلى والجرحى الاسرائيليون في عمليات المقاومة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥[٤٦]

السنة	قتلى	جرحى
٢٠٠٥	٤٥	٤٠٦
٢٠٠٤	١١٧	٥٨٩

جدول ٢/٩: عمليات المقاومة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥[٤٧]

	عمليات استشهادية	إطلاق صواريخ	عمليات أخرى	المجموع
عمليات المقاومة ٢٠٠٥	٧	٣٧٧	٢٦٠٦	٢٩٩٠
عمليات المقاومة ٢٠٠٤	١٥	٣٠٩	٣٥٤٧	٣٨٧١

جدول ٢/١٠: شهداء الاغتيالات خلال عام ٢٠٠٥ حسب الانتماء[٤٨]

المنظمة	فتح	الجهاد	حماس	الشعبية	غير محدد	المجموع
العدد	٢٣	١٤	١٣	١	٥	٥٦

ولم تختلف السياسة الاسرائيلية تجاه الأسرى والمعتقلين في سنة ٢٠٠٥ عن تلك التي تبنّتها في السنوات السابقة. فهي أشبه بأسلوب "الباب الدوار" إذ ما تلبث بعد أن تطلق سراح بعضهم (بعد جهود مضنية أو بعد انتهاء محكوميتهم) أن تقوم باعتقال مجموعات أخرى لتظلّ ورقة الأسرى ورقة مساومة وضغط مستمرة في يدها. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد التزمت بإطلاق سراح ٩٠٠ أسير في اتفاقيات شرم الشيخ (٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥) فأطلقت الدفعة الأولى من ٥٠٠ أسير يوم ٢١ شباط/ فبراير والدفعة الثانية من ٣٩٨ أسير يوم ٢ حزيران/ يونيو. ورغم إعلان التهدئة الفلسطينية وخُفوت الانتفاضة، إلا أن أعداد السجناء زادت فبعد أن كانت نحو

٧٨٠٠ في مطلع ٢٠٠٥ ارتفعت إلى نحو ٩٢٠٠ سجيناً في نهاية العام نفسه. وتمّ اعتقال ٣٤٩٥ فلسطينياً خلال سنة ٢٠٠٥ ظلّ منهم ١٦٠٠ محجوزين خلف القضبان[٤٩].

وشهدت سنة ٢٠٠٥ تسارعاً في الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، وبشكلٍ متناغم مع عمليات بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي، وخنق الفلسطينيين في كانتونات منعزلة لفرض التصوّر الاسرائيلي للشكل النهائي للتسوية السلمية. فقد تمّت مصادرة ٣٩٨٠٠ دونم[٥٠]. ووفق قراءة مقارنة لإحصائياتٍ من مصادر مختلفة فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية زاد من نحو ٤٤٠ ألفاً في نهاية سنة ٢٠٠٤ إلى نحو ٤٥٢ ألفاً في نهاية ٢٠٠٥ بينهم نحو ٢٠٠ ألف في منطقة شرقي القدس. كما أن كثيراً من المستوطنين الذين تمّ إخلاؤهم من قطاع غزة قد استوطنوا الضفة الغربية. وفضلاً عن وجود ١٦٠ مستوطنة "رسمية" اسرائيلية فإن هناك ١٠٢ بؤرة استيطانية أخرى منها ٥٢ بؤرة أُقيمت بعد آذار/ مارس ٢٠٠١. وجرت خلال سنة ٢٠٠٥ أعمال بناء واسعة في المستوطنات، وحتى منتصف ٢٠٠٥ كان قد تمّ بناء ٤٢٠٧ وحدة سكنية[٥١]، وذكرت الجارديان في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر أنه يجري بناء ٤٠٠٠ وحدة سكنية أخرى[٥٢].

وفي سنة ٢٠٠٥ تصاعدت حملة تهويد القدس وعزلها، من خلال بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس، وتكثيف عمليات الاستيطان، والاستيلاء على العقارات العربية خاصة داخل القدس القديمة، وسن القوانين للتضييق على السكان العرب في المدينة. وأعلن متطرفون يهود أن سنة ٢٠٠٥ هي سنة الهيكل المزعوم، وشهد المسجد الأقصى عدداً من الاعتداءات التي نفذها مستوطنون يهود بالتواطؤ مع حكومة الاحتلال، كان أبرزها محاولة الاقتحام التي دعت إليها جماعة "رفافا" المتطرفة في العاشر من نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، والتي أفشلها الفلسطينيون الذين هبوا للدفاع عن الأقصى، لكن المتطرفين دعوا إلى اقتحام المسجد من جديد في ٦ حزيران/ يونيو، غير أن المحاولة باءت بالفشل أيضاً، واستمرت المحاولات بعد ذلك بوتيرة أقل حدة. كما استمرت أعمال التحضير للهيكل حيث تم بناء مجسم له يبلغ طوله ٢٥ متراً في مستوطنة كريات شمونا شمال فلسطين المحتلة، إضافة إلى إنهاء تجهيز ملابس "الكاهن الأعظم في الهيكل" وعرضها للجمهور.

واستمرت محاولات حكومة الاحتلال خلال العام ٢٠٠٥ للسيطرة على المسجد الأقصى، حيث قامت في ٢٠ نيسان/ إبريل ببناء جسرٍ في منطقة حائط البراق يهدف إلى إدخال أكبر عدد من اليهود والسياح الأجانب إلى المسجد الأقصى عن طريق باب المغاربة الذي تسيطر شرطة الاحتلال عليه، كما جرى الكشف عن انتهاء سلطات الاحتلال من بناء الجزء الأكبر من المدينة الدينية السياحية أسفل المسجد الأقصى، والتي تقع على عمق ١٤ متراً.

وشهدت سنة ٢٠٠٥ فضيحة بيع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية التي كُشف عنها في ١٨ آذار/ مارس، وهي عبارة عن صفقة سرية وُقّعت بين مجموعتين يهوديتين استيطانيتين وبين البطريركية الأرثوذكسية اليونانية، وقد اشترت بموجبها المجموعتان اليهوديتان الأراضي التي يقوم عليها فندق إمبريال وفندق البتراء و٢٧ محلاً تجارياً تملكها البطريركية في ساحة عمر بن الخطاب، بمنطقة باب الخليل في البلدة القديمة بالقدس. وهي الفضيحة التي تفاعلت حتى أطاحت بالبطريرك إيرينيوس الأول في ٥ أيار/ مايو بعدما تأكد تورطه. ومع انتخاب المجمع المقدس لبطريركية الروم الأرثوذكس في القدس للمطران ثيوبيلوس الثالث بطريركاً جديداً للكنيسة الأرثوذوكسية في ٢٢ آب/ أغسطس، استمرت محاولات حكومة الاحتلال لابتزازه وإعاقة المراسم الرسمية لتنصيبه، بربطها مصادقتها على تعيينه، بمصادقته على بيع الأملاك التابعة للكنيسة اليونانية في القدس.

الجدار العازل

ربما يكون وصف هذا الجدار بالعازل أو بأنه جدار فصل عنصري صفات مخففة لحقيقة الجريمة التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، فهو أقرب إلى "جدار التهجير" أو "جدار النكبة "، لأنه يدمِّر حياة الإنسان الفلسطيني وينهب أرضه وماءه، وإن استخدامنا لبعض المصطلحات المتداولة لا ينبغي أن يُفهم منه أيُّ تخفيف لحجم الكارثة التي يُمثلها.

تعكس عملية إنشاء هذا الجدار العنصري، الذي تقوم "اسرائيل" ببنائه حول الضفة الغربية، جانباً من العقلية الانعزالية الصهيونية، النابعة من الهاجس الأمني والخوف من السكان الأصليين، أي الفلسطينيين، وهي في هذا لا تختلف عن عقلية المستوطنين البيض في كل الجيوب الاستيطانية. ولذا، يُذكِّر الجدار بسياسات الفصل العنصري التي تبناها نظام البِيض سابقاً في جنوب أفريقيا. وهذا لا يبتعد كثيراً عن طبيعة الكيان الصهيوني الذي شكّل لنفسه جسماً غريباً محاطاً بـ"جدران" دينية وسياسية وثقافية ولغوية عن المنطقة التي حوله، ووجد نفسه معزولاً في أجواء معادية. وهو اعتراف ضمني منه أنه لم ينجح في أن يكون كياناً مقبولاً في المنطقة. ولإنشاء الجدار في الضفة الغربية عددٌ من الأهداف والأبعاد وضعتها "اسرائيل" في اعتبارها:

١ – **بُعدٌ أمني:** يتمثل في منع تسلّل المقاتلين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، ومنع العمليات الاستشهادية.

٢ – **بُعدٌ سياسي:** يتمثل في فرض التصوّر الاسرائيلي للتسوية النهائية مع الفلسطينيين، وفي الترسيم الأحاديّ الجانب للحدود، وفي الضمّ الفعلي للأرض وفرض حقائق عليها؛ بشكل

يجعل من إنشاء دولة فلسطينية حقيقية أمراً مستحيلاً، ويفتح المجال لفرض سياسات التهويد وخصوصاً في القدس.

٣ – **بُعدٌ اقتصادي:** يتمثل بمصادرة أراضي الفلسطينيين الزراعية، ومصادر مياههم، وتعويق قدرتهم على العمل والتنقل، ووضع الفلسطينيين تحت معاناة قاسية لدفعهم للهجرة والخروج من وطنهم.

٤ – **بُعدٌ اجتماعي:** إذ إن بناءه يمزّق عن عمدٍ النسيج الاجتماعي الفلسطيني، لأنه يعزل أحياء وقرى ومدناً كثيرة عن بعضها، ويمنع تواصلها الاجتماعي والعائلي، فضلاً عن انعكاسات الجدار السلبية على الخدمات الصحية والتعليمية لمئات الآلاف من المتضررين.

كانت الحكومة الاسرائيلية قد قامت بعمل سياج حول قطاع غزة إثر اندلاع الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧، كما أن اسحق رابين فاز في الانتخابات سنة ١٩٩٢ على أساس شعار "نحن هنا وهم هناك".

وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية على إقامة جدار عازل في الضفة الغربية في نيسان/ إبريل ٢٠٠٢، وقد بدأ العمل فيه في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. وقد اعتمدت الحكومة رسمياً ما طوله ٦٥٢ كيلومتراً للجدار في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ وحزيران/ يونيو ٢٠٠٤، كما أعلن رئيس الوزراء شارون في آذار/ مارس ٢٠٠٣ مشروع بناء جدار في وادي الأردن شرقي الضفة الغربية بطول ١٣٢ كيلومتراً، وفي أيار/ مايو ٢٠٠٥ قررت لجنة وزارية اسرائيلية أن يضمّ الجدار مستوطنة معاليه أدوميم شرقي القدس، وهذا سيضيف ٤٨ كيلومتراً أخرى في طول الجدار، مما يجعل الطول الكلّي للجدار ٨٣٢ كيلومتراً، أي أكثر من ضِعف طول الخط الأخضر (حدود الضفة الغربية مع الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨) والتي تبلغ ٣٢٠ كيلومتراً فقط.

وإذا ما تمّ بناء الجدار بالشكل المخطط له فإنه سيضم عملياً ٤٧,٦٪ من أراضي الضفة الغربية إلى الكيان الاسرائيلي، وسيُلحق أضراراً مباشرة بنحو ٦٨٠ ألف فلسطيني، وسيجد نحو ٢٥٠ ألف فلسطيني أنفسهم محصورين بين الجدار العازل وبين الخط الأخضر، بينما سيجد ٣٣٠ ألف فلسطيني أنفسهم مفصولين بالجدار عن أراضيهم ومزروعاتهم وأماكن عملهم، وستعاني ١٠١ قرية ومدينة وتجمع سكاني من الجدار، وستجد ١٩ منها نفسها إلى الغرب من الجدار محرومة من التواصل السكاني مع باقي أجزاء الضفة الغربية. كما ستجد ٥٣ قرية وبلدة نفسها محاطة بالجدار من ثلاث جهات. وهو ما يعني عملياً وضع مئات الآلاف من الفلسطينيين في أوضاع تُجبرهم على الهجرة من أرضهم. وسيسعى الجدار إلى أن يضم إليه أكبر قدر من المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، فقد تمّ تصميمه ليضمّ إلى الطرف الاسرائيلي ٥٥

مستوطنة تضم ٣٢٢ ألف مستوطن يهودي يمثلون معظم مستوطني الضفة الغربية.

وتحاول السلطات الاسرائيلية تسويق الجدار باعتباره مجرد شبك حاجز Fence، ولكن المتتبع للجدار في مخططاته وكثير من أماكن بنائه، يجد نفسه أمام خط عسكري معقد، إذ يشمل مشروع الجدار خطاً من الأسلاك الشائكة اللولبية، يتلوه خندق بعرض أربعة أمتار وعمق خمسة أمتار، ثم شارع مسفلت بعرض ١٢ متراً، يليه شارع مغطى بالرمل الناعم بعرض أربعة أمتار، ثم يتلوه جدار إسمنتي مرتفع يصل إلى ثمانية أمتار، وعلى الجدار سياج معدني اليكتروني وكاميرات مراقبة وأضواء كاشفة، كما أن هناك أبراج مراقبة عسكرية على الجدار[٥٣].

ولعلّ أهم أهداف الجدار هو المضيّ قُدُماً في برنامج تهويد القدس ومصادرة أراضيها وإحاطتها بأطواق من الجدران والمستوطنات التي تخنقها وتعزلها عن محيطها العربي والإسلامي. ونتوقف هنا قليلاً لنسلط الضوء على هذا الموضوع، إذ تذكر التقديرات أن طول الجدار العنصري حول منطقة القدس سيكون حوالي ١٨١ كيلومتراً، وسيتّخذ الجدار مساراً حول القدس من شمال بيت لحم ضامّاً إليه قبر راحيل، وعازلاً قريتي أبو ديس والعيزرية عن القدس، ثم يسير شمالاً ليضمّ مستعمرة معاليه أدوميم، ثم يعود غرباً ليعزل عناتا ومخيم شعفاط وحزما والرام وكفر عقب ورافات عن القدس، أما قريتي بيرنبالا والجيب اللتان وجدتا نفسيهما غرب الجدار، فسيتمّ محاصرتهما بجدار آخر يحرمهما من التواصل مع القدس، بحيث لا تجدان لنفسيهما منفذاً إلا باتجاه رام الله. وستجد قرية بيت حنينا نفسها غرب الجدار، ومُحاطة بالجدار والمستعمرات من ثلاث جهات، ولا تجد لنفسها منفذاً هي الأخرى إلا عن طريق بيرنبالا باتجاه رام الله. ووفقاً للتقديرات، فإن الجدار سيعزل ١٨ قرية وبلدة فلسطينية يسكنها ٢٢٠ ألف فلسطيني عن القدس وهي قرى وبلدات تشكّل امتداداً طبيعياً وتتبع محافظة القدس وترتبط اقتصادياً واجتماعياً (فضلاً عن الارتباط الديني والسياسي) بالقدس، وهو ما سيحرمها أيضاً من مصدر رزقها الرئيسي. ومن جهة أخرى فإن نحو ستين ألف فلسطيني من حَمَلة الهويات المقدسية سيجدون أنفسهم خارج الجدار، وذلك من أصل ٢٣٠ ألف فلسطيني يحملون هذه الهوية التي تخوّلهم السكن والإقامة والعمل في القدس.

وهكذا فمع اكتمال بناء الجدار ستجد محافظة القدس أنها فقدت ٩٠٪ من أراضيها. وسيتم إكمال الطوق الاستيطاني حول المدينة من مستوطنة أبو غنيم (حارهوما) جنوباً، إلى مستوطنة معاليه أدوميم شرقاً، مروراً بمستوطنات بسغات زئيف وغفعات زئيف إلى الشمال من المدينة. وستجد خطط السلطات الاسرائيلية لخفض نسبة العرب في القدس من ٣٣٪ إلى ٢٢٪ تقريباً، من الناحية العملية، طريقها للتنفيذ. ثم إن استكمال هذا الطوق الخطير على القدس يعني باختصار عزل ٦١٧ موقعاً مقدساً وأثراً حضارياً عن محيطها العربي والإسلامي.

ومن نماذج معاناة أبناء القدس وقراها أن الجدار يشقّ قرية السواحرة التي يبلغ سكانها ٢٥ ألفاً فيضع ١٠ آلاف شرقي الجدار و١٥ ألفاً آخرين غربي الجدار، ويقطع الجدار قرية أبو ديس فيعزل حي أم الزرازير وحي خلة عبد عن باقي القرية. ويشطر الجدار ضاحية السلام غربي قرية عناتا إلى شطرين، ويقسم قرية بيت حنينا الفوقا إلى قسمين ويمنع أهلها من الدخول أو الخروج إلا من خلال بوابات أو أنفاق، ويفصلها عن ٧ آلاف دونم من أراضيها الزراعية، ويحيط الجدار بقرية الجيب ليصادر ٨٥٪ من أراضيها ولا يبقى لها سوى ١٧٧٠ دونماً من أصل ٩ آلاف دونماً[٥٤].

ولم ينجح قرار إدانة الجدار في مجلس الأمن بعد أن صوتت الولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ بحق النقض الفيتو ضد مشروع قرار يدين "اسرائيل" لبنائها الجدار، ويدعوها إلى إلغاء قرار البناء ووقفه. وبعد ذلك طُرح مشروع بديل على الجمعية العامة للأمم المتحدة يقتصر على دعوة "اسرائيل" إلى وقف بناء الجدار، وحظي هذا القرار غير الملزم بأغلبية ١٤٤ صوتاً مقابل أربعة أصوات فقط، وامتناع ١٢ آخرين. وفي ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري بشأن الجدار، فاعتبرته غير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي، وطالبت "اسرائيل" بوقف بنائه، وطالبت بتعويض كل المتضررين الفلسطينيين. وقالت المحكمة إن الجدار يعوق حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وأن بناءه يُعدُّ ضمّاً فعلياً للأرض، كما عدَّت المستوطنات الاسرائيلية انتهاكاً للقانون الدولي.

وحسب المصادر الاسرائيلية الرسمية فإنه تم حتى أوائل كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ استكمال بناء ٢٧٥ كيلومتراً من الجدار، وهناك ١٥٠ كيلومتراً في مرحلة متقدمة من الإنشاء، كما تم تخطيط ٨٣ كيلومتراً سيبدأ العمل بها قريباً، وهناك ٢٥٠ كيلومتراً أخرى في مراحل التخطيط والإجازة "القانونية" الاسرائيلية، أما الجدار المحيط بالقدس فسيكتمل مع نهاية ٢٠٠٥ والربع الأول من ٢٠٠٦[٥٥].

مسار التسوية

كان من المفترض أن تصل "خريطة الطريق" إلى نهايتها ويصل الفلسطينيون والاسرائيليون إلى اتفاق نهائي قبل أفول سنة ٢٠٠٥، ولكن سنة ٢٠٠٥ انتهت قبل أن يبدأ تنفيذ "خريطة الطريق"!! وقبل ذلك كان من المفترض أن يصل الطرفان إلى حلّ نهائي خلال خمس سنوات من اتفاق أوسلو، ولكن سلسلة الإحباطات التالية لم تؤدّ إلاَّ إلى تفجير انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

نجح الاسرائيليون منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ في تثبيت مقولة اسحق

رابين: "لا مواعيد مقدسة" التي أصبحت عنواناً للسياسة الاسرائيلية وأحد أساليبها في الضغط والابتزاز. فمنذ البداية فشل الطرفان في الاتفاق على تفصيلات تطبيق المرحلة الأولى (غزة – أريحا أولاً)، وانقضت مدة الانسحاب الاسرائيلي، قبل أن تبدأ القوات الاسرائيلية بالانسحاب. وأصبح ذلك ظاهرة متكررة في الوصول إلى اتفاق القاهرة (٤ أيار/ مايو ١٩٩٤)، واتفاق طابا أو أوسلو٢ (٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، واتفاق الخليل (١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، واتفاق واي ريفر بلانتيشن (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨)، ثم الوصول إلى اتفاق شرم الشيخ (٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩).

لم يكن الاسرائيليون في عجلة من أمرهم في أوضاع محلية وإقليمية ودولية تجري لصالحهم، وفي وجود شريك فلسطيني يستعجل الوصول إلى النتائج في الوقت الذي يفتقر فيه إلى أوراق الضغط، مما سمح للاسرائيليين بفرض شروطهم وخفض سقف التوقعات الفلسطينية. وفي الوقت نفسه قام الاسرائيليون بهجمة استيطانية شرسة ضاعفت أعدادهم في الضفة الغربية وتحركت حثيثاً لإعطاء القدس الشرقية وجهاً يهودياً. بينما كانوا يجنون مكاسب "السلام" والتطبيع وفتح العلاقات مع عدد من الدول العربية والإسلامية والعالمية.

وجاءت انتفاضة الأقصى (٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) لتعبّر عن فشل مسار أوسلو، وعن حالة الإحباط الهائلة التي وصل إليها الشارع الفلسطيني. إذ بعد سبع سنوات من التسوية لم تكن السلطة الفلسطينية تسيطر أمنياً وإدارياً إلا على ١٨٪ من أرض الضفة الغربية. لقد كانت أكبر مشاكل اتفاقية أوسلو أنها حملت بذور فشلها في ذاتها. إذ إنها لم تعالج القضايا الكبرى الأساسية منذ البداية، بينما انشغلت في الإجراءات والتفاصيل، وأدخلت الفلسطينيين في امتحان الحصول على شهادة حُسن السلوك من الاحتلال الاسرائيلي دون أن تُلزم هذا الاحتلال بالخروج من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، أو بقرارات الشرعية الدولية. وجعلت بذلك الخصم والعدوّ هو الحَكم. وأصبح الأمر معتمداً على " حُسن النوايا" الاسرائيلية في "الإحسان" إلى الطرف الفلسطيني.

أعادت "اسرائيل" احتلال مناطق السلطة الفلسطينية ودمّرت بنيتها التحتية، وحاصرت أبا عمار في مقرّه نحو سنتين ونصف إلى أن توفّي في ظروف تثير علامات استفهام كبيرة (حول احتمال تسميمه بقصد القتل البطيء) في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. ولكن الكيان الصهيوني عانى بشدّة من الانتفاضة التي هزّت بنيته الأمنية والاقتصادية والتي فضحت الوجه القبيح لاحتلاله. لم يستطع شارون الذي فاز بانتخابات رئاسة الوزراء في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠١ أن يوفر الأمن للاسرائيليين ويسحق الانتفاضة في مائة يوم كما وعد، وظلّ يلازمه الفشل على مدى أربع سنوات. كان شارون يمثل العقلية الأكثر تطرّفاً في القيادة الاسرائيلية فهو مِن أكثر مَن

وَلَغ في دماء الفلسطينيين، ومِن أكثر مَن شجّع الاستيطان ومصادرة الأراضي حتى سُمّي "أبو الاستيطان"، وكان قد صوّت ضدّ اتفاقات كامب ديفيد مع مصر وضدّ اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير، وتحفّظ على اتفاق السلام مع الأردن. حاول شارون أن يجرّ العجلة إلى الوراء وأن يفرض الواقع الذي يريد، وأعلن مراراً أن اتفاق أوسلو قد مات. وحتى سنة ٢٠٠٥ كان لا يزال مُصرّاً أن اتفاق أوسلو "كان أكبر خطأ قامت به حكومة اسرائيلية" حسبما ورد في مقابلة له مع مجلة التايم الأمريكية في أيار/ مايو ٢٠٠٥[٥٦].

عندما وصل شارون إلى السلطة كان مشروعه في جوهره مشروعاً أمنياً، وهو لم يعرض سوى حكم ذاتي للفلسطينيين على ٤٠-٤٥٪ من الضفة الغربية، كما رفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة، وحاول في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ أن يسوّق فكرة "دولة غزة أولاً". لم يكن شارون معنياً بتفاهمات تينيت ولا تقرير ميتشيل، ولا بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. كان يريد منها أن تتعرّى أمام شعبها لتؤدي دور الشرطي في خدمة الاحتلال. وكان في الوقت نفسه يقوم بتدميرّ بنيتها التحتية وقواها الأمنية.

عندما وقّع الطرف الفلسطيني اتفاق أوسلو، كان يرى أن ذلك هو المدخل للوصول إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اضطرت السلطة الفلسطينية في سبيل ذلك لاتخاذ إجراءات قمعية ضدّ فصائل المقاومة لمنعها من القيام بعمليات ضدّ الاسرائيليين، وكانت أشدّ هذه الحملات ضدّ حماس في ربيع ١٩٩٦. لم تكن السلطة الفلسطينية تملك أوراقاً كثيرة في صراع الإرادات وفي التعامل مع سياسة فرض الأمر الواقع التي يتبناها الاسرائيليون. ولم يكن الطرف الأمريكي الراعي للتسوية شريكاً نزيهاً أو محايداً. كما أن الحالة الفلسطينية كانت يتضارب داخلها برنامج التسوية مع برنامج المقاومة. ثم إن حالة الفساد والترهّل التي أصابت السلطة الفلسطينية أضعفت من إمكاناتها كما أضعفت من التفاف الجماهير وأصحاب الكفاءات حولها. وطوال عشر سنوات لم يقترب الطرف الاسرائيلي من الحدّ الأدنى لمطالب التيار الذي يتبنى عملية التسوية، وكان هناك شبه إجماع في التيارات الاسرائيلية السياسية الرئيسية التي تصنع القرار على عدم عودة اللاجئين إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، وعلى أنّ القدس بشطريها الشرقي والغربي عاصمة أبدية لـ"اسرائيل"، وعلى الإبقاء على الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية، فضلاً عن سعيها للحصول على ضمانات تنتقص من سيادة واستقلال الدولة الفلسطينية كالضمانات الأمنية وغيرها.

وقد أوصل فشل مفاوضات كامب ديفيد الماراثونية في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ عملية التسوية إلى طريق مسدود. وكانت انتفاضة الأقصى وتزايد شعبية تيارات المقاومة أحد أبرز مظاهر التعبير عن السّخط على مسار التسوية.

خريطة الطريق

كان من الواضح أن "اسرائيل" نجحت خلال سنة ٢٠٠٥ في تهميش مشروع خريطة الطريق، رغم ما تتضمّنه من انحياز شديد لها، وفي جرّ الأجواء المحلية والإقليمية والدولية نحو أجندتها المتعلقة بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، ولم يكن أمام السلطة بدٌّ من التعاون بهذا الاتجاه. وظلت خريطة الطريق تمثل مرجعية تتحدث عنها جميع الأطراف، ومادة للمساجلات السياسية وتسجيل المواقف، ووسيلة للضغط على الفلسطينيين.

في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ألقى جورج بوش خطاباً، حول رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، شكّل أساس فكرة مشروع خريطة الطريق، وقد تبنّت المشروع ما عُرف بالرباعية، وهي مكوّنة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة، وتمّ نشره رسمياً في ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٣. وتدعو خريطة الطريق إلى إنهاء الصراع العربي – الاسرائيلي، وإلى الوصول إلى تسوية نهائية وفق برنامج زمني ينتهي سنة ٢٠٠٥ على أساس إقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، مع الوضع بالاعتبار المبادرة السعودية التي تبنتها قمة الزعماء العرب في بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢. والمبادرة موزعة على ثلاث مراحل، ومبنية على أساس القيام بإجراءات بناء الثقة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

ومثل عشرات القرارات والمشاريع المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فإن خريطة الطريق لم تقدم تصوّراً نهائياً محدداً متعلقاً بالقضايا الجوهرية (القدس، اللاجئون، الاستيطان، الحدود، السيادة...) كما لم تقدم أية آلية حقيقية تُلزم الطرف المعني وبالذات الاحتلال الاسرائيلي بتنفيذ التزاماته. وبعبارة أخرى فإنها كانت تُعطي الاحتلال فرصة المراوغة والتهرّب وفرض الحقائق على الأرض. ومن جهة ثالثة فإن الخريطة انشغلت بكيفية ضمان أمن القوّة التي تقوم باحتلال الأرض واغتصابها بدل أن توفّر الأمن لضحايا الاحتلال.

أقرّت الحكومة الاسرائيلية يوم ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣ مبدئياً خريطة الطريق مع وضع ١٤ تحفظاً عليها أفرغتها عملياً من محتواها!! و"أَسْرَلَتْها"، وزادتها انحيازاً للسياسة الاسرائيلية. وقد أبدى الأمريكان تفهمهم الكامل والجاد للتحفظات الاسرائيلية. وقد تضمنت التحفظات أن يقوم الفلسطينيون بإنهاء الانتفاضة بإعادة تشكيل أجهزتهم الأمنية التي ستقوم بجهود حقيقية لمنع "العنف"، وأنه في المرحلة الأولى وكشرط لبدء المرحلة الثانية فإن على الفلسطينيين الانتهاء من تفكيك المنظمات "الإرهابية" (حماس والجهاد والشعبية والديمقراطية وكتائب الأقصى وغيرها) وتدمير بنيتها التحتية، وجمع الأسلحة غير القانونية ومنع تهريبها ووقف أي دعوات تحريضية. كان هذا هو التحفظ الأول فقط، وهو تحفظ يكفي لتعطيل

خريطة الطريق لسنوات، كما أن الذين سيعطون "شهادة النجاح" في التنفيذ هم الاسرائيليون أنفسهم. أما التحفظات الأخرى فهي تشترط قيادة فلسطينية جديدة، وهي تلغي عملياً القيمة الزمنية لخريطة الطريق، وتخرج إمكانية حلّ القضايا النهائية حتى سنة ٢٠٠٥، كما تستبعد مرجعية المبادرة السعودية – العربية وقرار مجلس الأمن ١٣٩٧، فضلاً عن اشتراطها أن يعلن الفلسطينيون حق "اسرائيل" في الوجود كدولة يهودية، والتخلي عن حق العودة إلى الأرض المحتلة ١٩٤٨.

قامت السلطة الفلسطينية من جهتها بتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، واستحدثت منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس أولاً ثم تلاه أحمد قريع، وبعد وفاة ياسر عرفات، انتخب الفلسطينيون في الضفة والقطاع يوم ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ محمود عباس رئيساً للسلطة. وقامت السلطة بإجراء العديد من التعديلات الحكومية وخصوصاً في الجوانب المالية والاقتصادية لتأكيد الشفافية. وتمكنت السلطة من إقناع الفصائل الفلسطينية بإعلان التهدئة. وقامت السلطة بإجراء انتخابات بلدية على مراحل، كما قامت بعمل ترتيبات الانتخابات التشريعية (التي أُجّلت إلى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦).

لم تقنع إجراءات السلطة الطرف الاسرائيلي الذي اعتبر أن خريطة الطريق لا تزال في بداية مراحلها الأولى. وأصرّ على أن تقوم السلطة بتفكيك وتدمير البُنى التحتية لحماس وباقي حركات المقاومة قبل أن يقوم بأي إجراء إيجابي من جهته. واستمر في استخدام الحجة التي دأب على تكرارها بشكلٍ شبه يومي وهي غياب الشريك الفلسطيني، وأن أبا مازن لا يقوم بما يكفي لمحاربة "الإرهاب". وفي الوقت نفسه استمر الطرف الاسرائيلي طوال ٢٠٠٥، في التوسّع الاستيطاني وهدم المنازل والاغتيالات السياسية واحتجاز الأسرى والمعتقلين... مما يتعارض مع المرحلة الأولى من خريطة الطريق.

في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، التقى أبو مازن وشارون في شرم الشيخ حيث تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار وتفعيل خريطة الطريق، والانسحاب الاسرائيلي من عدد من مدن الضفة الغربية، وتسليمها للأمن الفلسطيني (أريحا، بيت لحم، طولكرم، قلقيلية، رام الله)، وإطلاق سراح ٩٠٠ أسير. وتابع أبو مازن إصلاح الأجهزة الأمنية، حتى إن المنسق الأمريكي للأمن في الأراضي الفلسطينية وليم وارد عبرّ عن ارتياحه لِما أنجزته السلطة من تقدُّم في المجال الأمني[٥٧]. ورغم ذلك تابعت السلطات الاسرائيلية ضغوطها، وقد استفاد شارون من زيارته لأمريكا في منتصف أيار/ مايو لتحصيل مزيد من الدعم الأمريكي لسياساته. وقام أبو مازن بزيارة الولايات المتحدة في ٢٦–٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٥ حيث وعده بوش بتقديم مساعدة مباشرة لتنمية قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي منه.

وفي يوم ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ التقى شارون بعباس في القدس، وبدا أن اللقاء كان عاصفاً بينهما، وخرج عباس محبطاً ومتوتراً من الاجتماع. ونوقشت الكثير من المسائل المتعلقة بخطة الفصل وخريطة الطريق والجدار العازل والأسرى والانسحابات الاسرائيلية من المدن، وتلكؤ وتراجع الاسرائيليين في تنفيذ التزاماتهم. ورغم اعتراف شارون بتحقيق تقدّم على الصعيد الأمني وبالمناخ الإيجابي الذي أوجدته التهدئة إلا أنه لم يعتبر ذلك كافياً. ونقلت المصادر الاسرائيلية عن عباس قوله لشارون "ينبغي أن نعمل سوياً. كلّ صاروخ يطلق باتجاهكم كأنه يطلق باتجاهي. وأنا أريد أن أفعل ولكن قدراتي محدودة". وقال إن وضعه "صعب وإن اسرائيل تطلب الكثير من السلطة في حين أن غالبية العمليات ضدّها تنطلق من مناطق تحت السيطرة الاسرائيلية"[٥٨].

وقد حاول الاسرائيليون مرات كثيرة توظيف الالتزامات الأمنية للسلطة في خريطة الطريق في منع مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وتكرّرت مطالباتهم بذلك، كما أنهم أعلنوا أنهم لن يسهّلوا أية انتخابات تشارك فيها حماس، كما لن يتعاملوا مع أية حكومة تقودها أو تشارك فيها حماس، وقاموا بشنّ حملة دولية لدعم موقفهم، وظهرت أصداء تعاطف من عدد من المسئولين الأمريكان مع موقفهم. فقد اشترط شارون على حماس نزع أسلحتها مقابل المشاركة في الانتخابات، وهدّد بوقف تطبيق خريطة الطريق إن شاركت[٥٩]! أما شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء فقال إن "اسرائيل" ستساعد محمود عباس لأنه إذا فازت حماس فإن ذلك سيكون "نهاية عملية السلام"[٦٠]، وأعلن نتنياهو وزير المالية أن تل أبيب وواشنطن لا تريدان وصول حماس للسلطة حتى لو تمّ ذلك عبر الانتخابات التشريعية[٦١]. واعترف رئيس الشاباك "ديسكين" أن فوز حماس سيضع "اسرائيل" في وضع حرِج، وأن حماس إذا أصبحت شريكاً في السلطة، وواصلت تنفيذ العمليات "فإن هذا سيجعل وضعنا صعباً ومعقداً" على حدّ قوله[٦٢].

لكن أبا مازن أصرّ على موقفه من مشاركة حماس واعتبار ذلك مسألة داخلية. ويبدو أن الاجتماع الثاني لمحمود عباس مع بوش في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ قد خدم في هذا الاتجاه. ويظهر أن التقديرات بأن إدماج حماس في العملية السياسية سوف يُضعف قدرتها على تعطيل مسار التسوية ويحولها على المدى البعيد إلى حزب سياسي، كانت هي الأرجح. كما أن معظم المؤشرات المتوفرة كانت تؤكد فوز فتح في الانتخابات وهو ما سيعطيها شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، ويحصر حماس في وضع الفصيل المعارض. وهذا ما حسم في النهاية اكتفاء "اسرائيل" بالتصريحات السياسية، دون اتخاذ مواقف حاسمة تعطل مسار الانتخابات، وإن كانت قامت بعدة حملات اعتقال وسط كوادر ومؤيدي حماس لإضعافها.

الفصل أحادي الجانب والانسحاب من غزة

لا يمكن إرجاع فكرة الفصل أحادي الجانب إلى شارون وإن كان بُدء بتنفيذها في عهده. فمنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والنقاشات لا تتوقف حول كيفية المحافظة على الوجه اليهودي للدولة الصهيونية، ومساحة الأرض التي يمكن أن تستوعب موجات الاستيطان، والمخاطر الديموغرافية الفلسطينية، وما يمكن أن يتنازل عنه الطرف الاسرائيلي في حال الوصول إلى تسوية نهائية. غير أن هذا الموضوع لم تزدد سخونته إلا بعد الأثمان الباهظة التي أخذ يدفعها الاحتلال نتيجة عمليات المقاومة، والتي أصبح الكثير منها ينفذ في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، فضلاً عن الشعور الاسرائيلي المتزايد باقتراب استحقاقات التسوية.

وقد برزت نظرية الفصل سنة ١٩٩٥ إثر عملية بيت ليد الاستشهادية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، حيث أمر رئيس الوزراء رابين بتشكيل فريق أمني يدرس خطة للفصل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وقد قام بهذه المهمة وزير الشرطة موشي شاحال. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ (إثر اندلاع انتفاضة الأقصى) قدّم شاؤول أريئيلي وموني كريستل خطة للفصل بعد أن حاورا معظم الجهات المسئولة. وقد تلقفها رئيس الوزراء آنذاك باراك لتكون بديلاً محتملاً في حال فشل المفاوضات مع الفلسطينيين. ولم يكن شارون ميّالاً للفكرة خصوصاً وأنها ستؤدي في النهاية إلى إجباره عملياً على التنازل عن جزء مما يسمّيه "أرض اسرائيل"، فضلاً عن أن الخطة نفسها خرجت من أوساط حزب العمل. ولكن تصاعد قوة الانتفاضة أجبره على أخذ الأمر بجدّية، خصوصاً بعد أن قام وزير الدفاع بنيامين بن أليعازر ووزير الأمن عوزي لنداو بإعداد خطة جديدة للفصل عُرضت على شارون يوم ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠١، ثم أخذت الفكرة تحتل مكان الصدارة في الجدل الاسرائيلي منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١[٦٣].

وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أعلن شارون في مؤتمر هرتسليا عن تبنّيه فكرة الفصل من جانب واحد. وفي أوائل شباط/ فبراير ٢٠٠٤ قدّم شارون خطته للفصل، وهي تقضي بأن تحتفظ "اسرائيل" بستة تجمعات استيطانية في الضفة إضافة إلى مستوطناتها في القدس الشرقية. وقد لاقت الخطة دعماً أمريكياً رسمياً تّم الإعلان عنه خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده بوش وشارون في واشنطن في ١٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٤. وبخلاف الموقف الرسمي الأمريكي المعتاد المتعلق بالاستيطان، وبخلاف القانون الدولي، استبق بوش نتائج المفاوضات النهائية فأعلن التزام الولايات المتحدة بأمن "اسرائيل" وكونها دولة يهودية وأنّ بإمكان "اسرائيل" الاحتفاظ بالسيطرة على مستوطنات الضفة الغربية في محادثات الوضع النهائي، وأنه "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض بما في ذلك الكتل الاستيطانية الرئيسية، فإنه من غير الواقعي أن نتوقع بأن تنتهي مفاوضات الوضع النهائي إلى عودة كاملة حتى خط الهدنة للعام ١٩٤٩".

خطة الفصل نصّت على الانسحاب من قطاع غزة وأربعة مستوطنات منعزلة في الضفة الغربية والتي أجازتها الحكومة الاسرائيلية في ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وقد نصّت في الوقت نفسه (من الناحية العملية) على تحويل غزة إلى سجن كبير، إذ ذكرت أن "اسرائيل" ستحرس وتراقب الحدود الخارجية للقطاع، وتحتفظ بسيطرة حصرية على مجاله الجوّي، وتستمر بنشاطات أمنية على شواطئه[٦٤]. وهذا يُبقي القطاع وفق القانون الدولي منطقة تحت الاحتلال الاسرائيلي.

كانت الحجة التي جرى تسويقها لخطة الفصل أنه لا يوجد شريك فلسطيني بالإمكان التفاوض معه. أما المعنى الحقيقي الذي كانت تحمله هذه الحجة فهي أن "اسرائيل" تريد أن تفرض تصورها الخاص للتسوية، وأنه طالما لا يوجد فلسطيني يقبل به وتفرض إملاءاتها عليه، فإنه لا يوجد شريك يُتفاوض معه. وحتى لو وُجد هذا الشريك فإن العبرة هي بما سينفذه على الأرض وفق المعايير الاسرائيلية، لأنه حسبما يرى شارون فإن "الاتفاقيات التي يوقعها الزعماء العرب لا تستحق ثمن الورق الذي تكتب عليه"[٦٥]!!

حاولت السلطة الفلسطينية جعل الانسحاب الاسرائيلي جزءاً من العملية التفاوضية، ولكن الطرف الاسرائيلي رفض ذلك، واكتفى بمطالبتها ببذل جهدها لفرض الهدوء ومنع إظهار الانسحاب وكأنه خروج تحت نار المقاومة. وقد عبرّ الوزير صائب عريقات بدقة عن حالة السلطة فقال: "نحن لا نعرف ما الذي سيحدث بعد تنفيذ خطة الفصل... لا أحد يجيب على أسئلتنا، لكن يطلبون منا تنسيق الانفصال دون أن نعرف في أي مسار يسير، نحن تعِبون من الاتفاقات المرحلية، ...، خلال سنوات الانتفاضة تمّ تدمير كلّ شيء... أنتم [الاسرائيليون] تكبّلون أيدينا وتلقون بنا إلى البحر، وإذا لم نعرف كيف نسبح فلا نعتبر شريكاً بالنسبة لكم. وإذا أجدنا السباحة، فنحن لسنا شريكاً جيداً. حان الوقت كي تقولوا ماذا تريدون منا"[٦٦]؟

السلطة الفلسطينية التي افتقرت إلى القدرة على الضغط على الجانب الاسرائيلي، لم تسعفها عمليات التغيير التي قادتها، كما لم تسعفها زيارة أبو مازن في أيار/ مايو ٢٠٠٥ إلى واشنطن فقد رجع بحصيلة مخيّبة للآمال، وصرّح بأن الأمريكيين ارتاحوا لمبادرة شارون للانسحاب أحادي الجانب من القطاع "وانبهروا بها" وأن الأمريكان وافقوا على بقاء التجمعات الاستيطانية الكبرى وعدم عودة اللاجئين[٦٧].

كان لانتفاضة الأقصى دوراً رئيساً في دفع الاسرائيليين إلى الانسحاب من قطاع غزة بعد أن تحوّل إلى عبءٍ أمني واقتصادي كبير[٦٨]. فوفق إحصائية نشرتها جريدة هآرتس فإن مجموع القتلى الاسرائيليين في قطاع غزة منذ احتلاله كان ٢٣٠ بينهم ١٠٦ فقط قتلوا على مدى ٣٣ عاماً منذ احتلال غزة سنة ١٩٦٧ وحتى نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بينما قُتل ١٢٤ اسرائيلياً في السنوات الخمس التالية التي شهدت انتفاضة الأقصى[٦٩]. كانت حماية نحو ثمانية آلاف

مستوطن عملية مكلفة ومرهقة وتستدعي نشر آلاف الجنود لحماية البؤر الاستيطانية في بحر من مليون و٤٠٠ ألف فلسطيني.

بيد أن الحكومة الاسرائيلية سعت إلى توظيف انسحابها في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والمادية. فهي ستتخلص من العبء السكاني الهائل الذي يمثله قطاع غزة والذي لا يمكن ضمُّه في أي مشروع يستهدف الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة. ففضلاً عن تخفيف الأعباء المالية والأمنية، وإعادة انتشار الجيش الاسرائيلي بما يكفل إنهاء الاحتكاك الفعلي بسكان القطاع وتخفيض احتمال تعرّضه للهجمات، فإنها سعت إلى إفقاد المقاومة في القطاع مبرّر عملياتها العسكرية، في نظر المجتمع الدولي على الأقل، وإيجاد الغطاء والتفهّم لأية عمليات عسكرية واغتيالات واحتياجات تقوم بها ردّاً على المقاومة الفلسطينية. كما سعت الحكومة الاسرائيلية إلى الالتفاف على مشروع خريطة الطريق، والاستفراد بالضفة الغربية لتنفيذ مخططات تهويد القدس وجدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي وإبقاء التجمعات الاستيطانية في أية تسوية سياسية قادمة. ومن جهة أخرى حاولت أن تحسّن صورتها وأن تقدم نفسها إلى المجتمع الدولي كطرفٍ محبٍّ للسلام ويقدم تنازلات "مؤلمة" في سبيله. فضلاً عن نجاحها في إعادة الدفء إلى علاقاتها مع مصر والأردن وبعض الدول العربية، وتحقيق بعض الاختراقات في العالم الإسلامي وخصوصاً مع باكستان.

أعلنت "اسرائيل" بدء تنفيذ الانسحاب في تموز/ يوليو ٢٠٠٥، لكنها ما لبثت أن أجّلته إلى منتصف آب/ أغسطس. وقد بدأ تنفيذ الانسحاب في ظلّ حملة إعلامية تستهدف إظهار ضخامة "التنازل" الاسرائيلي، وجوانب "الآلام والمعاناة" التي تسببت بها للمستوطنين اليهود، بحيث يصعب في عين المشاهد تخيّل إمكانية حدوث انسحابات اسرائيلية أخرى. في الوقت الذي ظهرت تسريبات تبيّن أن الحكومة الاسرائيلية تموّل بنفسها حملات المستوطنين الإعلامية والاحتجاجية[٧٠]، كما تّم تعويض كلّ عائلة بما معدّله ٢٥٠ ألف دولار، وهو مبلغ يمكن أن يرتفع إلى ٤٠٠ ألف دولار أمريكي[٧١]. وفي ١١ أيلول/ سبتمبر أتّم الاحتلال إخلاء المستوطنات وأعلن إنهاء احتلال قطاع غزة من جانب واحد. كان إخلاءً بمستوى "خمس نجوم"، ولا يمكن مقارنته بهدم البيوت على رؤوس الفلسطينيين ورميهم في العراء، فضلاً عن مقارنته بتشريد ومصادرة ممتلكات نحو ٥٧٪ من شعب فلسطين في كارثة ١٩٤٨ (٨٠٠ ألف من أصل مليون و٤٠٠ ألف فلسطيني).

ظلّت "اسرائيل" تتحكم في حدود قطاع غزة مع مصر إلى أن تّم التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بعد وساطة أمريكية قادتها وزيرة الخارجية رايس، وقد شمل الاتفاق وجود إشراف أوروبي على المعبر، وتثبيت كاميرات مراقبة تبثّ إلى الطرف الاسرائيلي بشكلٍ مباشر كل ما يجري، مع حقّ "اسرائيل" في تقديم اعتراضاتها على

دخول وخروج من تشتبه به، حيث يبتّ الأوروبيون في أمره خلال ستّ ساعات من احتجازه. وفي يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر احتفلت السلطة الفلسطينية بافتتاح المعبر وبدء تنفيذ الاتفاق. ولم تكتمل الفرحة الفلسطينية، إذ أعلنت "اسرائيل" جانباً من شمال قطاع غزة منطقة أمنية منعت دخول الفلسطينيين إليها، بحجة منع إطلاق صواريخ المقاومة ضد التجمعات الاسرائيلية.

خاتمة

لم تُظهر سنة ٢٠٠٥ أية استعدادات اسرائيلية رسمية للدخول في تسوية سلمية مع الفلسطينيين والعرب، وفق المبادرات العربية ولا وفق قرارات الشرعية الدولية. وفضّلت "اسرائيل" استخدام نغمة "غياب الشريك الفلسطيني" حتى تتمكن من فرض تصوراتها وشروطها، وتنشئ حقائق جديدة على الأرض. ولم تأبه بمساعي رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب، ولا بالتهدئة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية، ونفذت انسحابها أحادي الجانب من قطاع غزة دون أن تفاوض السلطة الفلسطينية أو تنسق معها. وهو ما يؤكد أن العقلية الاسرائيلية الحاكمة لم تصل بعد إلى مستوى استيعاب أو قبول دولة فلسطينية حقيقية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق الحد الأدنى الذي رضيت به السلطة الفلسطينية، ودعمته القرارات الدولية. أي أن المشكلة هي في "اسرائيل" نفسها، قبل أن تكون في أي طرف آخر. وأن "اسرائيل" منذ البداية هي "شريك غائب" لأنها أصلاً لا تبحث عن شراكة حقيقية، بقدر ما تبحث عن طرفٍ مهزوم يوقّع معها شروط الاستسلام.

وقد عبرّت التغيرات الحزبية الاسرائيلية، وإنشاء حزب كاديما، وتبنّي أغلبية كبيرة للفصل أحادي الجانب، والانسحاب من قطاع غزة عن أزمة المشروع الصهيوني، وفشل استراتيجية الإخضاع التي يمارسها في مواجهة الشعب الفلسطيني وانتفاضته وتطلعاته، ومحاولة التعامل معها بأقل قدر من الخسائر. وهي أزمة مرشّحة للتصاعد إذا ما استمر الطرف الفلسطيني في الإصرار على حقوقه المشروعة، مع تفعيل الأدوار العربية والإسلامية والإنسانية. غير أن تصاعد الأزمة الصهيونية سيظل بطيئاً ومتعرجاً في المدى القريب، طالما استمر الضعف العربي والإسلامي، وطالما استمرت أجواء الدعم الغربي والأمريكي للكيان الإسرائيلي.

هوامش

(١) حول الإحصاءات الرسمية الاسرائيلية للسكان ٢٠٠٥، انظر: مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي:
http://www.cbs.gov.il\yarhon\b1_e.htm

(٢) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/yarhon/b1_e.htm

(٣) حول أعداد المهاجرين اليهود، انظر موقع وزارة الاستيعاب الاسرائيلية:
http://www.moia.gov.il\english\netunim\sikum.asp

(٤) بلغت أعداد الفلسطينيين في الضفة والقطاع (بما فيها شرقي القدس) نحو ثلاثة ملايين و٧٦٢ ألفاً، والتقدير المُشار إليه أعلاه بعد حذف التكرار في أعداد الفلسطينيين شرقي القدس. انظر موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.org/portals/pcbs/populati/dem1.asp

(٥) وزارة الهجرة الاسرائيلية: http://www.moia.gov.il/english/netunim/sikum.asp

(٦) الكتاب السنوي لـ CIA أعطى أرقاماً مختلفة: ١٢٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ و١٣٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٥.
انظر: The World Fact Book http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/print/is.html

(٧) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/indicators/ind_tab1e.shtml

(٨) See: World Fact Book, Last updated 10 Jan. 2006: http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/is.htm1#econ

(٩) Press Release,8 Jan. 2006, http://www.mof.gov.il/beinle/press222.htm

(١٠) See: World Fact Book, Last updated 10 Jan. 2006: http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/is.htm1#econ

(١١) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

(١٢) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

(١٣) موقع عرب ٤٨، ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٥:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=30295

(١٤) انظر: مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

(١٥) جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥:

(١٦) JSCC–Jafee Centre for Strategic Studies, Vol.8, No.3, Nov. 2005, in: http://www.tau.ac.il/JCSS/sa/V8N3P4Tov.html

(١٧) JCSS, 11 Sept. 2005: http://www.tau.ac.il/jcss/balance/Israel.pdf

(١٨) Ibid

(١٩) Ibid

(٢٠) جريدة **الأيام**، فلسطين، ٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٢١) انظر: فضل النقيب، "الاقتصاد"، في دليل إسرائيل العام، ص ١٩٧ و٢٠٥–٢٠٦، ومحمد زهير دياب،

"المؤسسة العسكرية"، في **دليل إسرائيل العام ٢٠٠٤** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥)، ص ٢٠٦. وانظر: **الحياة**، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، حيث ذكرت أنه وفق تقرير قُدّم إلى الكونغرس الأمريكي فإن مبيعات السلاح الإسرائيلي أصبحت في المرتبة الرابعة عالمياً بعد الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا.

(٢٢) جريدة **الاتحاد**، الإمارات، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٣) **القدس العربي**، ٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، نقلاً عن جريدة **يديعوت أحرونوت**، "اسرائيل"، ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(٢٤) **الحياة**، ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٢٥) **الشرق الأوسط**، ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٢٦) أعطى استطلاع للرأي نُشر في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ داخل الليكود تفوّق نتنياهو على شارون بنسبة ٥٣٪ إلى ٣٨٪. وأظهر استطلاع آخر نُشر بعد عشرة أيام أن شارون يتقدم بنسبة ٣٦٪ مقابل ٢٨٪ لنتنياهو. انظر: عرب ٤٨، ١٢ و١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٧) موقع عرب ٤٨، ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٨) **الحياة**، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٩) جريدة **البيان**، الإمارات، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٣٠) عرب ٤٨، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣١) عرب ٤٨، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣٢) **السفير**، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣٣) استطلاع معهد غيوكراتوغرافيا، نشره موقع عرب ٤٨، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٤) عرب ٤٨، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، ونشرته جريدة **معاريف**، "اسرائيل"، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٥) الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٦) موقع عرب ٤٨، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٧) وكالة الأنباء الفلسطينية: وفا، ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ عن **معاريف**، ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

(٣٨) **القدس العربي**، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٩) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٦:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/22006-1-.html

(٤٠) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، والمركز الصحفي الدولي، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٦:
http://www.ipc.gov.ps/ipc_new/arabic/studies/details.asp?name=12744

(٤١) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: www.pnic.gov.ps/arabic/alquds/arabic/irid/irid-48.html

(٤٢) http://www.pmo.gov.il/pmoeng

(٤٣) انظر: http://www.terrorism-information.com/act=articles&id=211&sid=19&ssid=0

(٤٤) جريدة **هآرتس**، "اسرائيل"، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. تقرير الشاباك الذي نشرته **معاريف** ونشرت ترجمته **السفير** في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، يشير إلى مقتل ١٥١٣ اسرائيلياً وجرح ٣٣٨٠ آخرين.

(٤٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_092005-.html

(٤٦) تقرير وزارة الخارجية الاسرائيلية، ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦:
http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Terrorism+and+Islamic+Fundamentalism-/2005+Terrorism+Review.htm

(٤٧) Ibid

(٤٨) أُعدّ الجدول بالاستفادة من قائمة الأسماء الموجودة في: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/shohada_aqsa/shohada_aqsa_killing.asp

(٤٩) تقرير وزارة شئون الأسرى والمحررين لعام ٢٠٠٥:
www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/2005.html
وحسب بتسليم نقلاً عن مصادر الأمن والجيش الاسرائيلي فإن المعتقلين كانوا: ٧٨٣٨ في مطلع سنة ٢٠٠٥، ووصل العدد إلى ٨٢٣٨ معتقلاً في مطلع سنة ٢٠٠٦. انظر:
www.btselem.org/arabic/statistics/detainees

(٥٠) http//:www.arij.org/whatsnew/index.htm

(٥١) انظر مثلاً: تقرير حركة "السلام الآن" الذي نشرته هآرتس في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦:
http://www.haaretz.com/hasen/spages/679476.html

(٥٢) Chris McGreal, "Israel Redraws the roadmap", *The Guardian*, 18 Oct. 2005.

(٥٣) كتبت العشرات من التقارير والدراسات حول الجدار العازل والمعلومات الواردة في النص مأخوذة من مصادر عديدة، ومما تجدر الإشارة إليه: بيتر لاغركويست: تسبيح السماء الأخيرة: التنقيب عن فلسطين بعد "جدار الفصل" الإسرائيلي، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤، ص ٢٨-٥٨. وانظر:
http://www.btselem.org/arabic/Separation_Barrier/Jerusalem.asp, and B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, Under the Guise of Security Routing the Separation Barrier to Enable the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank,December 2005, in http://www.btselem.org/arabic/Publications/Index.asp?TF=15

(٥٤) حول معاناة القدس من الجدار، انظر مثلاً: عمر الكرمي، "جدران الفصل في القدس العربية: منفى ثالث للشعب الفلسطيني،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٦٢، ربيع ٢٠٠٥، ص ١٣٧-١٤٦.

(٥٥) Status report, 8 Dec. 2005, in: http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/ENG/news.htm#news42

(٥٦) جريدة **القدس**، فلسطين، ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٥٧) جريدة **المستقبل**، بيروت، ١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٥٨) **الأيام**، فلسطين، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. ومقال حلمي موسى، **السفير**، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٥٩) **الخليج**، و**القدس العربي**، ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٦٠) **الحياة الجديدة**، ١٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٦١) **الخليج**، ١٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٦٢) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥:
http://www.palestine-info.info/arabic/ palestoday/dailynews/2005/may055_18//details3.htm#13.

(٦٣) انظر حول جذور خطة الفصل مثلاً: مقال: "شعار الفصل وإنشاء الجدران العالية يسيطر على عقول الجميع في إسرائيل،" **الشرق الأوسط**، ٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠١، ومجلة **رؤية**، العدد ١٢، مقال هاني حبيب،

"خطة الفصل جدار من الأوهام الشائكة،": http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/12/page6.html

(٦٤) http://disengagement.pngo.ps/BG.php

(٦٥) **القدس العربي**، ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥، نقلاً عن وكالة الأنباء الفرنسية.

(٦٦) **يديعوت أحرونوت**، ١٣ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، و**القدس العربي**، [١٣] نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٦٧) تقرير شاكر الجوهري، جريدة **الشرق**، قطر، ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٦٨) اعترف شارون بذلك في مقابلته لـ **يديعوت أحرونوت**، ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥. انظر عرب ٤٨، ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٦٩) *Haaretz*, 23 Aug. 2005, in: www.haaretz.com/hasen/spages/615867.html

(٧٠) مقابلة آلوني لجريدة **كلّ العرب**، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥. وانظر **الخليج**، ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وانظر تقرير "مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل" حول الخداع والتضليل الذي مارسه الإعلام الإسرائيلي في تغطية الانسحاب، والذي نشرت ملخّصه **السفير**، ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٧١) *The Guardian*, 17 Aug. 2005, and Martin Asser, Gaza settlere got golden farewell, BBC, 15 Aug. 2005, in: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4151742.stm

The Palestinian Strategic Report for Year 2005

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005

هذا التقرير

يسُرُّ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، وجوانب الاقتصاد والتعليم والمؤشرات السكانية، ويدرس الوضع الاسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "اسرائيل"، كما يعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من الأساتذة الكبار، أمثال: أ.د. أنيس الصايغ، وأ.د. عبد الوهاب المسيري، والأستاذ منير شفيق.

وقد حرص مركز الزيتونة، في هذا التقرير، على الالتزام بخطّه المعتمد في إصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة، التي تُراعي أفضل معايير المصداقية والموضوعية. غير أن صدور التقرير للمرة الأولى، يفتح المجال واسعاً للاستماع للاقتراحات ولكلّ نقد بنّاء، وذلك لسدّ الثغرات المحتملة، وللارتقاء به إلى مستويات أفضل. وسنكون سعيدين جدّاً بالاطلاع على ملاحظات الباحثين والمهتمين ومراجعاتهم.

د. محسن صالح
المدير العام

Al-Zaytouna centre for Studies & Consultations - Beirut